الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

التنويع والتطوير كأداة للتحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

التنويع والتطوير كأداة للتحول الهيكلي

لاقتصادات شمال أفريقيا

الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير هي آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة أو أي من هيئاتها.

أعد هاذا التقرير السيدان نيكولا بيريدي (ليد، جامعة جنوب تولون- فار) و نزار الجويني (وحدة التدريب والبحوث، جامعة تور).

الفهــرس

1. مقدمــة..... 1
2. مقياس تنويع وتطوير صادرات بلدان شمال أفريقيا 3
3 . تنويع وتطويرالتجارة : ما هي الآثار على النموالاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا ؟ 11
4. العوامل التي تحدد تنويع الصادرات وتطويرها 17
5. الآثار من حيث السياسات الاقتصادية..... 24

مرافـق

المرفق 1: قوائم المنتجات المصدرة: 31
المرفق 2: قائمة حسب البلدان لأعلى 5 منتجات مصدرة إلى شمال أفريقيا- 1995- 2011..... 33
المرفق 3 : الدليل التقني..... 34
المرفق 4: المؤشرات والمصادر 35
المراجـع..... 37

تمهيد

يتطلب انتقال بلدان شمال أفريقيا إلى فئة الاقتصاديات الناشئة خضوع اقتصادياتها لعملية تحويل عميقة، مما يطرح إشكالية الآليات التي من شأنها توجيه هذه التحولات الهيكلية. من جهة أخرى، تُعزى -ولو جزئيا- نتائج النمو غير المقنعة في شمال أفريقيا للتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة، وبطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية النسبي الذي يترتب عنها، إلى ضعف تنويع الاقتصاديات. وتتخصص اقتصاديات شمال أفريقيا عموما في قطاعات أو منتجات ذات دينامية وقيمة مضافة ضعيفتين. ورغم أن هذه الاقتصاديات تتفاوت فيما بينها في مدى تنوعها، إلا أن أداء معظمها يتأثر بشدة بأسعار المواد الأولية وبتقلبات المناخ.

لقد تسببت شدة تقلب أسعار هذه المواد الأولية، والأزمات التي صاحبتها في السنوات الأخيرة، في بطء وتيرة النمو الاقتصادي وكشفت عن شدة هشاشة اقتصاديات شمال أفريقيا أمام الصدمات، وذلك رغم ضعف اندماجها في الأسواق العالمية، مما أبرز ضرورة تحقيق تحولها الهيكلي.

بالفعل، يؤكد ضعف تخصص إنتاج البلدان وصادراتها وتأثيره السلبي على التنمية على ضرورة أن يصبح تنويع الاقتصاد أولوية كبرى ضمن الإصلاحات الاقتصادية لما بعد الأزمة. ويتمثل المشكل المطروح إذن في معرفة طريقة إنعاش عملية التنويع وتشجيعها بهدف دعم النمو وتحسين تنافسية اقتصاديات شمال أفريقيا. وبالتالي، كيف يمكن للتنويع أن يصبح محركا للتحول الهيكلي لاقتصاديات شمال أفريقيا؟

وتبين تجارب كل من البلدان النامية والبلدان الناشئة، خصوصا الآسيوية منها، بأن هذه البلدان لم تكن لتحقق التنمية الحقيقية إلا عبر التحول الهيكلي والعميق للاقتصاد. كما تبين الدراسات بأن الانتقال من بلدان ذات دخل ضعيف إلى بلدان ذات دخل متوسط يمر عبر التنويع الواسع للاقتصاد، وتشير أيضا إلى دور الدولة الفعال في هذه العملية. فواقع الاقتصاديات يستلزم سياسات نشيطة من الحكومات، بهدف تحفيز التطورات القوية التي ليس بمقدور السوق بمفردها أن تنتجها تلقائيا عبر تخصيص الموارد. ويبقى السؤال المطروح إذن هو كيف يمكن إنعاش عملية التنويع وتحفيزها لدعم النمو وتحسين تنافسية اقتصاديات شمال أفريقيا؟

وينبغي أن يتم تعزيز هذه العملية على مستويين؛ فالأول يرتبط بتسريع وتيرة التنويع؛ والثاني يخص تغييرا في طبيعة العملية عبر إعادة توجيهها نحو المنتجات الأكثر دينامية وعالية الكثافة من التكنولوجيا الجديدة. وينبغي مرافقة هذه العمليات التي يُنتظر أن تنتج قيمة مضافة أكبر باستراتيجيات مناسبة للصادرات تساعد، من بين نتائج أخرى، على الدخول إلى الأسواق الواعدة وتنويع الشراكات والأسواق. ويمكن أن يكون تحديث الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان وتطويرها وتنويعها بمثابة الدعامات الجديدة الكفيلة بازدهار المنطقة في السنوات المقبلة.

ويحاول هذا التقرير تسليط الضوء على عدد من القضايا والرهانات المرتبطة بدور التنويع والتطوير في التحولات الهيكلية في شمال أفريقيا. فما هو وضع التنويع والتطوير في المنطقة؟ ما هي المحددات الأساسية؟ ما هي العلاقة بين التطوير والإنتاجية والنمو؟ ما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به التكامل الإقليمي في عملية تنويع الاقتصاديات وتطويرها؟ ما هي الدروس التي يمكن استنباطها من التجارب ذات الصلة في أفريقيا أو في البلدان الناشئة؟

إن بلوغ فهم أفضل لهذه الرهانات سيفتح آفاقا جديدة لتشكل أسسا جديدة للنمو المستدام والقوي في سبيل التحسين المستدامة لرفاه الشعوب.

ويتوجه المكتب بشكره للبروفيسورين نيكولا بيريدي ونزار جويني، اللذين تكلفا بإعداد الصيغة الأولى من هذا التقرير المعروض على أنظار الخبراء. كما يعبر عن شكره لجميع الخبراء الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إعداد خلاصات هذا التقرير.

كريمة بونمرة بن سلطان

مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

1. مقدمــة

شهدت بلدان شمال أفريقيا خلال العقد الأخير معدلات نمو معتدلة تصل إلى حوالي 4٪، ولكن في نفس الوقت، نجد أن بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ قد سجلت معدل نمو يصل إلى 8,5٪ ودول جنوب آسيا بنسبة 6.5٪ . ويعتبر هذا النمو غير كاف بالنسبة لبلدان شمال أفريقياً نظرا للتحديات الكبيرة في هذه البلدان مثل الحد من البطالة وتوظيف الشباب، بمن فيهم الخريجون.

وما برحت هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية البطيئة نسبيًا تطرح الكثير من الأسئلة عن مدى موائمة النظم الإنتاجية مع هيكل الصادرات في هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، يشير عدد كبير من الدراسات العلمية إلى أن التخصص في مجال المواد الخام، بما في ذلك المنتجات النفطية، يعتبر غير موات للنمو على المدى الطويل لأن هذه التخصصات تتطلب حشد الجزء الأكبر من الموارد المنتجة وذلك على حساب الأنشطة الصناعية الأكثر تنويعاً (سالا – إي - مارتن-، 2004، ساكس أند وارنر، 2001). وفي حالة بلدان شمال أفريقيا غير المنتجة للنفط، غالباً ما تشمل التخصصات منتجات ذات قيمة مضافة محدودة (المنسوجات / الملابس، والمنتجات الزراعية) التي يُعتبر تأثيرها على النمو غير كاف (أمابل، 2000 نيكولا بيريدي و غو ، 2012).

ويُعتبر تحليل الصادرات مؤشراً جيداً للجهاز الإنتاجي، نظراً إلى أن الصادرات تتعلق بالجزء الخاضع تماماً للمنافسة الدولية من أجزاء هذا الجهاز الإنتاجي. وبمعنى آخر، فإن الصادرات عندما تبرز بصفة خاصة المزايا النسبية توضح تماماً قدرة البلد على تنمية جهازه الإنتاجي في الأسواف الدولية. ولذلك، فمن وجهة النظر العملية، غالباً ما تكون البيانات عن الصادرات متوفرة ومتسقة بقدر أكبر من البيانات عن الإنتاج، نظراً لأنها تساعد على إجراء المقارنة المباشرة بين البلدان.

وبصورة أكثر عموماً، يمكن دراسة العلاقة بين هيكل الصادرات والتنمية الاقتصادية من خلال مؤشرين، هما تنويع الصادرات وتطويرها. وفيما يتعلق بالمؤشر الأول، هناك عدة قنوات لتفسير الطريقة التي يمكن أن تساعد بها زيادة تنويع الصادرات في زيادة فرص النمو. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحد من الاعتماد على بعض المنتجات التي تكون أسعارها وكمياتها متقلبة والتي قد تنطوي على تدهور معدلات التبادل التجاري. كما تساعد زيادة التنويع بقدر أكبر على إحداث آثار مضاعفة، أو آثار إنتشارية (آثار عرضية)، فضلاً عن زيادة الإنتاجية (ميلتز، 2003). وبناء على ذلك، ينبغي أن تدعم زيادة التنويع النمو على الأمد الطويل بفضل المكتسبات في مجال الإنتاجية. ومن وجهة النظر التجريبية، فقد أظهرت أعمال إيمبس واكسزيارج (2003) أن هناك علاقة معيارية بين تنويع الصادرات والتنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإن تنويع الصادرات يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى معين من التنمية. وتؤكد أحدث الدراسات عموماً وجود علاقة بشكل حرف يو (U) المقلوبة بين التنويع وتكوين الثروات (هيسي، 2009؛ كادوتي وآخرون، 2011، ناودي وروسوو، 2011، أجوسين وآخرون، 2012). وبالتالي، فإنه وفقًا لهذه الدراسات، فإننا يجب أن نصل إلى مرحلة متقدمة نسبياً من التنمية قبل أن نرى التحول إلى العلاقة الإيجابية بين التنويع وخلق الثروات. ويبدو أنه من الصعب أن يوجد في بلدان شمال أفريقيا المستوى الكافي من التنويع الذي يحقق أقصى قدر من النمو المقابل لهذا المستوى.

وبالمثل، فإن بعض الدراسات التجريبية الحديثة تبرز دور تطوير الصادرات في عملية النمو (هاوسمان وآخرون، 2007؛ جارو وبونسيه، 2012). ويبدو أيضًا أن انخفاض مستوى تطوير صادرات بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط يعوق النمو الاقتصادي. ولذلك، يبدو أن بلدان شمال أفريقيا تعاني من عقبة مزدوجة تتعلق بهيكلها الإنتاجي وهيكلها التصديري، أي عدم كفاية التنويع مقترناً بتطوير ضغيف للغاية. ونظراً لقلة الدراسات التجريبية عن هذه البلدان (بن حمودة وآخرون، 2009، هوسمان وآخرون، 2010،

وليم وسابوروسكي، 2012)، يهدف هذا التقرير إلى تعميق الصلة بين التنويع / التطوير من ناحية، والنمو من ناحية أخرى في بلدان شمال إفريقيا.

نقدم في البداية تحليلاً للحقائق المقننة على أساس مختلف مقاييس تنويع الصادرات وتطويرها. ومن بين المؤشرات المستخدمة، بالإضافة إلى المقاييس التقليدية للتركيز والتنويع (هيرفينداهل - هيرشمان)، نستخدم أحدث المناهج التي وضعها، بصفة خاصة، كادوت وآخرون. (2011) والتي تشير إلى تحليل مؤشر "ثيل" للتركيز للتمييز بين الهوامش المكثفة والهوامش الموسعة لتنويع الصادرات. وفيما يتعلق بمقاييس التطوير، نشير إلى مؤشر هوسمان وآخرين، (2007)، ومؤشر هيدالغو وهوسمان (2009) الخاص بالتعقيد الاقتصادي.

وسنحاول بعد ذلك تقييم آثار هذه المتغيرات على نمو هذه البلدان للتحقق مما إذا كان الهيكل الحالي للصادرات يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية. ويتضمن هذا النهج إجراء تقييم لنموذج النمو على أساس تحليل الانحدار ل "بارو" (نموذج التقارب- المشروط) مع استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للبيانات المجمعة.

ثالثاً يتعين تحديد عوامل تحديد تطوير الصادرات وتنويعها لتحديد مختلف سبل ووسائل العمل التي تتيح لبلدان شمال أفريقيا تنويع صادراتها والتوجه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى من ناحية، وتطوير نطاق منتجاتها لملاءمة التخصصات الموجودة.

وسيتم تسليط الضوء على دور الدولة في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد. وبصفة خاصة ما هو دور السياسات الصناعية، بما في ذلك السياسات الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي؟ وما هي الآثار المترتبة على السياسات التجارية، وخاصة الانفتاح الدولي وسياسات التكامل الإقليمي؟ وما هو دور العوامل المؤسسية (بما في ذلكالحوكمة)؟ وما هي الآثار المترتبة على المتغيرات الأخرى مثل الابتكار ورأس المال البشري، وعوامل الاقتصاد الكلي (أسعار الصرف، والإنفاق الحكومي، ومعدلات التبادل التجاري)، والعوامل الطبيعية (وتوفر الموارد الطبيعية)، والمساعدات الخارجية، الخ. . ؟

ويقدم الجزء الأخير من هذا التقرير توصيات في مجال السياسات الاقتصادية على ضوء النتائج التي تم الحصول عليها سابقاً. وسيتم التشديد على دور مختلف الجهات الفاعلة في عملية التحول الاقتصادي (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي). وسيكون من المهم بصفة خاصة فهم كيفية تدخل الدولة عن طريق سياسة صناعية فعالة يمكن أن تؤدي إلى تنويع موجه عندما تحول أوجه النقص والقصور دون تحقيق هذه النتيجة بصورة طبيعية. وسنُقدم أيضًا سياسات التعليم والبحث باعتبارها وسيلة لتوسيع نطاق المنتجات على نحو أسرع بفضل عمالة أكثر تأهيلاً ونظم إنتاج إبتكارية بقدر أكبر. علاوة على ذلك، سيتم إبراز دور السياسات المؤسسية الرامية إلى تحسين إداء الدولة.

وأخيراً سنُستعرض سياسات تيسير التجارة وعملية التكامل العمودي العميق (مع الاتحاد الأوروبي) وعملية التكامل الأفقي (فيما بين بلدان شمال أفريقيا) كوسيلة للقضاء على تجزئة الأسواق الوطنية على نحو يتيح اعتماد عمليات إنتاج وتبادلات تجارية أكثر كفاءة، وقدرة أكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبصفة خاصة، يمكن النظر في الدور المتنامي الذي يمكن أن يؤديه البعد الأفريقي للتكامل الإقليمي في السنوات العشر القادمة وما بعدها. وفي الواقع، فإن أفريقيا هي القارة التي يتسم فيها نمو القوة العاملة (حوالي 2.3% في الفترة من 2010 إلى 2020) بأعلى معدل (ماكنزي، 2012). وينبغي أن يحفز هذا النمو الإستثنائي للسكان النشطين اقتصادياً مقترناً بالتنمية الحضرية القوية الاستهلاك الخاص (أكثر من410 مليار دولار في الفترة من 2012 إلى 2020)، ويحفز من ثم النمو الاقتصادي في مجمله. ومن هذا المنظور، يمكن لتكامل بلدان شمال أفريقيا في إطار هذه العملية للتكامل الإقليمي مع البلدان الأفريقية الأخرى أن يدفع بطفرة اقتصادية كبيرة على نطاق هذا السوق الضخم. ولذلك فإن عملية الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا تسير في هذا الاتجاه.

2. مقياس تنويع وتطوير صادرات بلدان شمال أفريقيا

غالباً ما يقاس تنويع جهاز الإنتاج بتنويع الصادرات بسبب الصلة الوثيقة بين هذين المفهومين، وأيضاً لتوفر البيانات بقدر كبير على المستوى الدولي. وقد تم استلهام المقاييس المستخدمة في معظم الدراسات من الأدب عن حالات التباين/ و تفاوت وتركز الدخل. ولذلك فإن مؤشرات تركز الصادرات تساعد على قياس التباين بين مختلف أجزاء الصادرات لكل وجهة. ويمكن تحديد هذه الأجزاء على أساس عدة مستويات من مستويات التجميعاو التفصيل ، مع العلم أنه كلما ارتفع مستوى التنويع ، كلما زادت جودة القياس. والمؤشرات العالمية لقياس التركيز الأكثر استخداما هي المؤشرات المتعلقة بالأدب الخاص بتوزيع الدخل مثل مؤشر "هيرفينداهل"، و "جيني"، و"ثيل". وعموما، فإن النتائج التي يتم الحصول عليها لا تختلف كثيرا حسب المؤشر الذي تم اختياره.

تنويع التجارة مع العالم

إذا أخذنا في الاعتبار التجارة مع كل الشركاء في العالم، لا يزال مستوى تركيز صادرات بلدان شمال أفريقيا أعلى من مستوى التركيز للمجموعات الإقليمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط عدد المنتجات التي صدرتها بلدان المغرب العربي في عام 2004 حوالي 100، أي نصف عدد المنتجات التي صدرتها التكتلات التجارية الإقليمية الأخرى. وقد ساعدت الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع في زيادة عدد المنتجات المصدرة ليصل عددها إلى 252 منتجاً في عام 2011 بالنسبة لبلدان المغرب العربي مقارنة ب 260 منتجاً لبلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبلدان شمال أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية هي البلدان ذات مستويات التركيز الأعلى والآخذة في الارتفاع.و في هذه البلدان تشكل المحروقات معظم الصادرات وقد حافظت البلدان الأخرى على نفس مستوى التركيز بين عامي 1995 و 2011 حيث بلغ متوسط عدد المنتجات 235 في عام 2011. ومعظم المصدرين متخصصون في التعاقد من الباطن ويقومون بتحويل مدخلات مستوردة.

ويشكل التركيز الشديد بالنسبة للمنتجات المصدرة مصدراً من مصادر ضعف صادرات بلدان شمال أفريقيا، وهو اتجاه مخالف للآفاق المستقبلية للتكامل الإقليمي في مجالي التجارة والسلع. ومع ذلك أكدت بعض الدراسات على أن الأفضليات التي يستفيد منها المصدرون بفضل التكامل الإقليمي تفضي إلى تنويع وتنمية الصادرات من المنتجات المتطورة وحتى من المنتجات التي لا تتسم بميزة مقارنة بالنسبة للبلدان (مونكارزي، وأولارياغاز، وفايلانتس، 2010). وفي أفريقيا، تظل تنمية التجارة الأقاليمية بديلاً استراتيجياً لتعزيز التنويع والتحول الهيكلي (فورتوناتو و فالينسيسي، 2011).

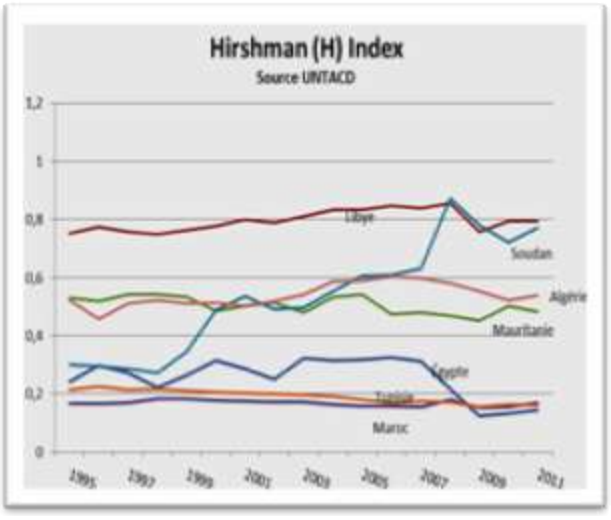

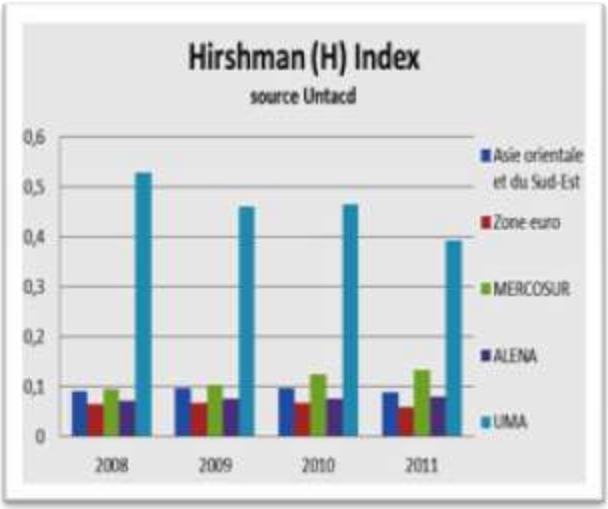

تنويع التجارة الأقاليمية

من أجل قياس تنويع التجارة الأقاليمية، فإننا نهتم بمؤشر "ثيل" للتنويع بسبب خصائصة التحليلية التي تساعد على تصنيف التنويع العالمي إلى تصنيف مشترك بين المجموعات ومجموعات أخرى - موسع ، وتصنيف مشترك بين المجموعات نفسها - مكثف. ومن ثم، فإن الهامش المكثف لتنويع الصادرات يقيس التباين بين فروع قطاعات التصدير النشطة على مدى فترة معينة، مما يعني الزيادة في الحجم ولكن ليس في عدد قطاعات التصدير. والهامش الموسع للتنويع يعني زيادة عدد قطاعات التصدير أو ظهور أسواق جديدة (أنظر طريقة الحساب في المرفق 2). وتوضح الدراسات التجريبية عن التنويع الموسع والتنويع المكثف هيمنة التنويع المكثف الذي تبلغ نسبته حوالي 60% مقارنة بالتنويع الموسع (إيفينيت و فينابلز، 2002).

وتشمل قاعدة البيانات المستخدمة هنا لحساب مؤشر التنويع سلسلة من الصادرات الثنائية بين أعوام 1995 - 2011 بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا السبعة، أي الجزائر، ومصر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس. وقد تم استخراج هذه البيانات من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وتصنيف المنتجات الذي تم اختياره هو التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح 3 مع مستوى تحليل مكون من ثلاثة أرقام.

وقد تم أيضاً وضع مفهوم التنويع الأقاليمي (في شمال أفريقيا) في سياق هذا العمل بغية قياس قدرة بلدان شمال أفريقيا على تنويع شركائها/ منتجاتها الموجهة إلى بلدان شمال أفريقيا. وتشير نتائج حساب مؤشر "ثيل" العالمي إلى تباين الأداء بين البلدان، مع ظهور مجموعتين متميزتين من البلدان، وهما البلدان التي انتهجت مستوى تنويع مرتفع نسبياً (تونس، والمغرب، ومصر)، والبلدان التي انتهجت مستوى تنويع منخفض (الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والسودان). ومن حيث الاتجاه، شهدت البلدان التي انتهجت مستوى تنويع مرتفع نسبياً تحسناً في مستوى هذا التنويع بعد عام 2007. بينما ساء الوضع بالنسبة للمجموعة الثانية التي انتهجت مستوى تنويع منخفض حيث اتخذ مسار التنويع اتجاهاً متناقصاً.

الشكل 1: تطور مؤشر التنويعالاقليمي الإجمالي : التنويع الموسع والتنويع المكثف في بلدان شمال أفريقيا

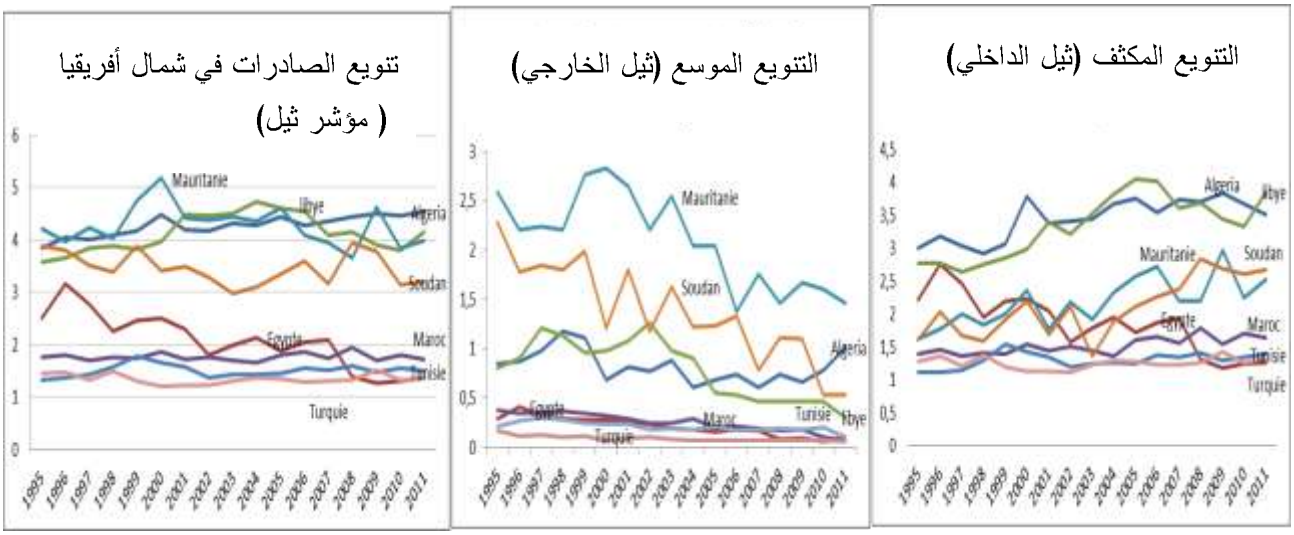

يشير تقسيم التنويع الكلي بين تنويع موسع وتنويع مكثف إلى وجود تحسن في التنويع الموسع على حساب التنويع المكثف في جميع البلدان. وفيما يتعلق بالتنويع الموسع، فإن البلدان الأقل تنويعاً تقترب بخطى سريعة للغاية من البلدان الأكثر تنويعاً. ومن أجل دعم عملياتها للتنويع الموسع على نطاق شمال أفريقيا، نجحت مجموعة البلدان التي تضم المغرب ومصر وتونس في إيجاد عدد أكبر من الوجهات الجديدة لتصدير منتجاتها بدلاً من إنشاء قطاعات تصدير جديدة. وبين عامي 1995 و 2011، بلغ المتوسط السنوي لإيجاد الوجهات

الجديدة 29 وجهة بالنسبة للمغرب، و25 لمصر، و 23 لتونس، محتلة بذلك المراكز الأولي في المنطقة. غير أن المتوسط السنوي لإنشاء قطاعات تصدير جديدة لا يتجاوز 3 قطاعات بالنسبة لمصر، و قطاع واحد بالنسبة لتونس مقابل 6 قطاعات بالنسبة للسودان، و 4 بالنسبة لليبيا.

الشكل 2: تطور عدد قطاعات التصدير ووجهات التصدير الجديدة في مجال التجارة الأقليمية لبلدان شمال أفريقيا

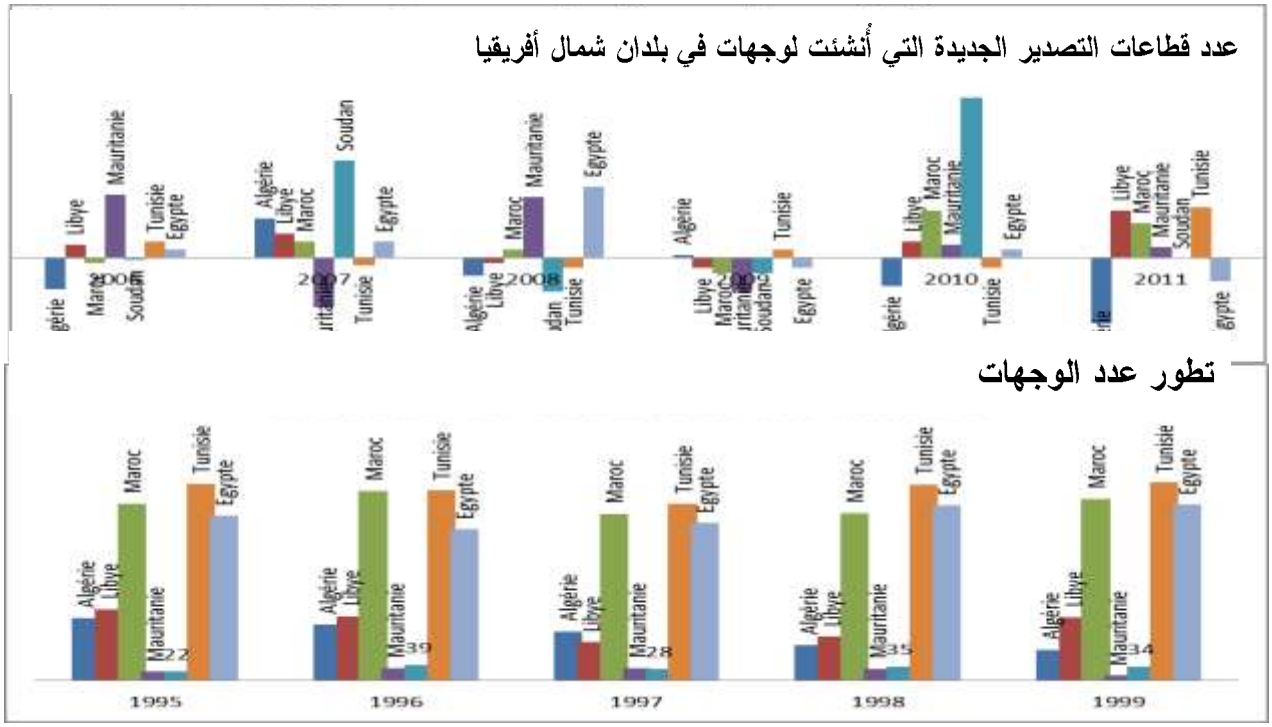

وفيما يتعلق بالتنويع المكثف، فكما يتضح من التجارة التي تتيحها قطاعات التصدير التقليدية، فقدت البلدان الأقل تنويعاً الكثير من حيث حجم وكثافة التجارة التي كانت تتيحها هذه القطاعات. فالنسبة لهذه المجموعة، سجل مؤشر "ثيل" للتجارة الأقاليمية أعلى القيم بين عامي 1995 و 2011، حيث ارتفعت هذه القيم إلى 3.7 بالنسبة لليبيا، و3.4 بالنسبة للجزائر، و2.7 بالنسبة للسودان، و 2.5 بالنسبة لموريتانيا.

الشكل 3: حركة التنويع الموسع والتنويع المكثف (1995 – 2011)

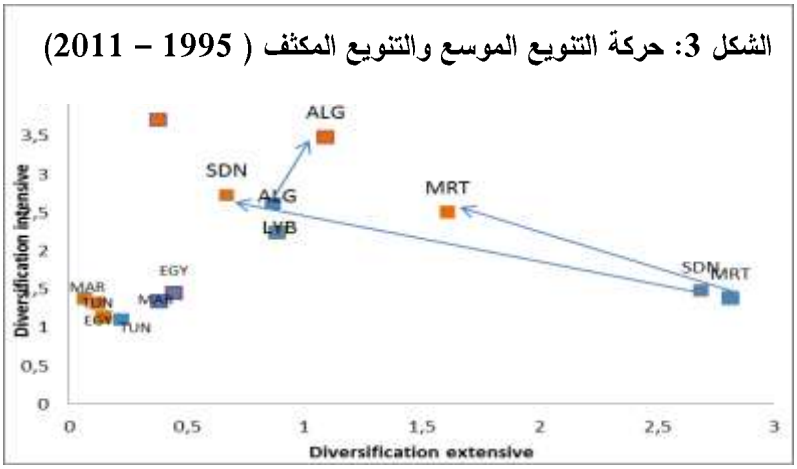

يوضح الجدول الوارد في المرفق 1 أن تركيبة سلة المنتجات المصدرة إلى بلدان شمال أفريقيا لم تشهد تحولاً كبيرا باستثناء المغرب ومصر. فعلى سبيل المثال، فبين عامي 1995 و 2011 واصلت الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الجزائر وليبيا تصدير نفس المنتجات المعدنية والمنتجات النفطية بوصفها الصادرات التي تحتل المرتبة الأولى. وبالنسبة للسودان، لا تزال صادراته من المنتجات الزراعية تحتل المرتبة الأولى، وفي موريتانيا فإن صادرات المنتجات البحرية تحتل المرتبة الأولى أيضًا. وبالمثل، لا تزال تونس تصدر للمنطقة بصفة رئيسية منتجات زراعية ذات قيمة مضافة منخفضة.

و في المقابل، وفيما يتعلق بالمغرب، فقد تغيرت تماماً قائمة المنتجات الخمسة الأكثر تصديراً لبلدان شمال أفريقياً في عام 2011 مقارنة بنفس قائمة المنتجات المصدرة في عام 1995 كما هو مبين في الجدول الوارد في المرفق 1. ففي عام 2011، صدرت المغرب منتجات ذات قيمة مضافة عالية إلى البلدان في المنطقة مثل معدات توزيع الكهرباء، ومركبات نقل الركاب، أو المنتجات الزراعية او المصانعة المجهزة.

وبالمثل، تحولت قائمة المنتجات المصرية المصدرة في عام 2011 متجهة نحو المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل معدات توزيع الكهرباء، أو المواد المعدنية المصنعة، بينما استندت قائمة الصادرات في عام 1995 إلى تصدير منتجات المنسوجات، والألمنيوم أو المنتجات الزراعية.

ومن أجل فهم عملية تنويع الصادرات على نطاق بلدان شمال أفريقيا، يبدو أنه من المفيد إجراء تحليل لدرجة أوجه التكامل بين هذه الاقتصادات لأن التنويع يعتمد على ذلك بشكل كبير. ويُعرِّف مفهوم التكامل بين اقتصادات المنطقة بتوافق صادرات بلد ما مع واردات الشركاء الإقليميين، الأمر الذي يشير إلى وجود شراكة تجارية محتملة. ويتضمن اختبار التكامل (فينجر و كرينين، 1979) تقييم مدى توافق معايير الاستيراد الرئيسية لبلدان الشمال مع صادرات شركائها الإقليميين. ويتراوح مؤشر التكامل بين صفر (عندما لا يستورد أي بلد أي من السلع التي يصدرها بلد آخر) و 100 (عندما يتوافق هيكل الصادرات تماماً مع هيكل الواردات).

الشكل 4: تطور مؤشر التكامل الأقاليمي

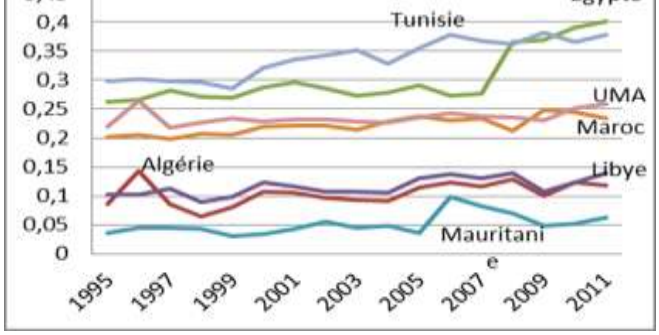

يشكل عدم التكامل التجاري أحد القيود الهيكلية التي تواجه الجهود الرامية إلى تحقيقالاندماج والتكامل بين بلدان شمال إفريقيا. فصادرات بلدان شمال أفريقيا من السلع تتسم بعوامل كثافة مماثلة. وفي الواقع، فإن صادرات السلع الرئيسية في تونس ومصر والمغرب تتميز بإنتاج كثيف العمالة (الملابس، وخيوط الغزل المستخدمة في المنسوجات، والملابس، وبلاط الأرضيات)، في حين أن الغالبية العظمى من صادرات الجزائر مثل الكيماويات والبلاستيك والألمنيوم هي منتجات كثيفة الطاقة بقدر أكبر. ويشير تحليل منتجات التصدير الدينامية (اي سريعة النمو) إلى أنه في حالة للجزائر هناك نسبة كبيرة من المنتجات التي يتم تصنيعها وفقًا لأساليب إنتاج كثيفة الطاقة وكثيفة رأس المال. أما صادرات تونس ومصر والمغرب الأكثر دينامية فهي منتجات كثيفة العمالة.

إن مؤشر التكامل، الذي يتم حسابه بواسطة الأونكتاد، والذي يُعرف بجميع التركيبات المجموعات المحتملة للتبادل بين المصدرين والمستوردين في شمال أفريقيا، يظهر أيضًا نفس مجموعات المنتجات سواء كانت منتجات بلدان تتمس بمستوى من التنويع (تونس، والمغرب، ومصر)، أو بلدان لا تتسم بمستوى تنوعي (الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والسودان). وفي الواقع، يُوجد بين تونس ومصر مستويات محتملة لأوجه التكامل هي الأعلى في المنطقة حيث تبلغ 0.4، وهي تتجاوز ضعف متوسط مستوى أوجه التكامل المغاربي الذي يبلغ 0.26. وتحتل المغرب المرتبة الثالثة حيث يبلغ متوسط أدائها من حيث قيمة المؤشر حوالي 0.24. غير أن متوسط مستوى أوجه التكامل في الجزائر يقل عن المتوسط في بلدان اتحاد المغرب العربي.

وفيما يتعلق بتحليل تطوير الصادرات، فبالرجوع إلى النهج الجديد الذي بدأه "هوسمان" و"رودريك" (2003) و"هوسمان" وآخرون (2007)، نجد أن هيكل سلة المنتجات المصدرة يؤثر على إنشاء قطاعات تصدير جديدة، ويؤثر بالتالي على دينامية الإنتاجية والنمو المستقبلي المحتمل في البلدان. ومع بقاء كل العوامل الأخرى كما هي، فإن البلدان التي تتخصص في السلع التي تصدرها البلدان الغنية قابلة لأن تحقق نمواً أسرع من البلدان التي تتخصص في السلع الأخرى. ولدعم هذه الفرضية، فقد قام هوسمان وآخرون (2007) بوضع مقياس لتطوير الصادرات (EXPY) على أساس حساب متوسط دخل الفرد في البلدان التي تصدر نفس السلع. وقد اتضح أن البلدان التي لها سلة صادرات أكثر تطويراً تحقق نمواً أسرع. ولذلك فإن إمكانيات النمو المستقبلي للبلد تعتمد على مكونات إنتاجه. ويتميز مقياس التطوير المذكور عن المقاييس التقليدية الأخرى التي تحاول قياس كثافة البحثو التنمية /(RD)التطوير، أو التقدم التكنولوجي.

مفهوم التطوير وفقا لHHR

مفهوم التطور التقني للمنتجات المستخدمة في نظرية تجارية جديدةي يوفي بتوليد العائدات لكل منتج الزوجين الدخل / الإنتاجية)وتسمى PRODY. وبعبارة أخرى، هذا الزوج يعطي فكرة عن مستوى الإنتاجية من قبل المنتج والقيمة النقدية التي تقوم على متوسط عائدات التصدير التي تحققت .ثم لحساب مستوى التطور حسب البلد، نستخدم مستوى الدخل / الإنتاجية وهو كل صادرات البلاد وما نسميه EXPY، عن طريق حساب متوسط الصادرات المرجحة لل PRODY لهذا البلد .

ما وراء الخصائص التقنية، يعكس التطور أيضا على مستوى التمايز المنتج، وتجزئة الإنتاج، وتوافر الموارد وغيرها من العوامل، الخ .كلما تطور أكثرتصدير لمنتج ما، فإن ارتفاع عائداته التصديرية المتوسط تكون مرتفعة .بشكل عام، فإن المنتجات المتطورة تصدرها البلدان الغنية التي تدفع أجور أعلى . ومع ذلك، لا تزال هذه المنتجات تنافسية نظرا لمضمونها في مجال التكنولوجيا، والتسويق، والخدمات اللوجستية والموارد الطبيعية.

و الاستفادة من هذه المنهجية هو أنه يحسب مقياس بسيط من التطور لكل منتج ولكل فئة فرعية من المنتج لجميع التصنيفات الموجودة في قواعد البيانات الدولية للتجارة. وانخفاض في مؤشر التطور لا يعني أن عملية الإنتاج تستغرق أقل التكنولوجيا المكثفة أو أقل مهارة. ولكن ببساطة يعكس أداء تقلص من القدرة الصناعية لكسب حصة أكبر من السوق في أنشطة أكثر تعقيدا.

تم في هذه الدراسة حساب مؤشر تطوير الصادرات (EXPY) و مؤشر الإنتاجية الذي يقابله (PRODY) خلال الفترة 1995-2011 بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا (انظر الحسابات المفصلة في المرفق 2).

يوضح الشكل أدناه وجود علاقة إيجابية بين دخل الفرد ومؤشر تطوير الصادرات. وتتسم بلدان شمال أفريقيا بمستويات تطوير صادرات منخفضة مقارنة بما يمكن توقعه بناء على دخلها. فعلى سبيل المثال، يتضح من مؤشر تطوير الصادرات لمصر والمغرب وتونس أن هذه البلدان غير قابلة لأن تحقق نمواً سريعاً في المستقبل، وذلك لأن مستوى تطوير منتجاتها منخفض مقارنة بمستويات دخلها. وينطبق ذلك أيضاً على البلدان الأخرى المذكورة في العينة التي تحتل مركزاً اقل من مسار الاتجاه. ومن ناحية أخرى، يبدو أن مستوى تطوير المنتجات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أكثر انخفاضاً مقارنة بنصيب الفرد من الدخل في هذه البلدان إذا ما قورنت بالبلدان ذات المنتجات الأكثر تنويعًا.

ومن أجل تحليل تطور التعقيد لسلة الصادرات، فمن المفيد أن يتم إعادة حساب قيمة مؤشر تطوير الصادرات EXPY بقيمة ثابتة لمؤشر الإنتاجيةPRODY . وفي هذه الحالة، فإن حركة مؤشر تطوير الصادرات لا تعزى إلى التغييرات في مستوى الدخل في البلدان الأخرى التي تصدر نفس المنتجات، ولكن بدلاً من ذلك فإنها تعزى إلى أن البلدان المعنية قد زادت حصة المنتجات المتطورة في سلاة صادراتها.

الشكل 5: العلاقة بين تطوير الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

جميع المنتجات (البيانات لعام 2009)

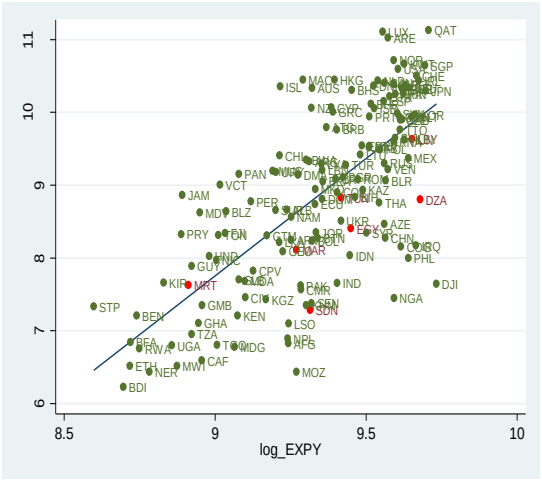

خارج الموارد الطبيعية (البيانات لعام 2009)

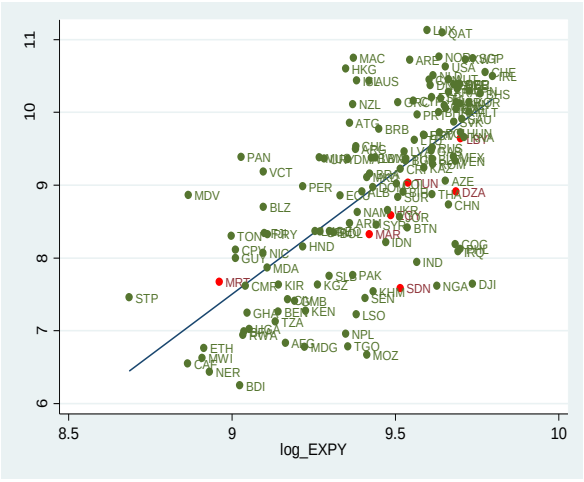

يوضح الشكل أدناه حركة مؤشر تطوير الصادرات لبلدان شمال أفريقيا استنادا إلى مؤشر "برودي" لعام 2000. وباستثناء موريتانيا والجزائر، اتبعت بلدان شمال أفريقيا اتجاهاً تصاعدياً ضعيفاً في مؤشرات التطوير مما يبرز دينامية ضعيفة لتطوير صادراتها من المنتجات. والأسوأ من ذلك، لم تحقق الجزائر وموريتانيا تطويراً لصادراتها.

الشكل 6 :تطور مؤشر تطوير الصادرات

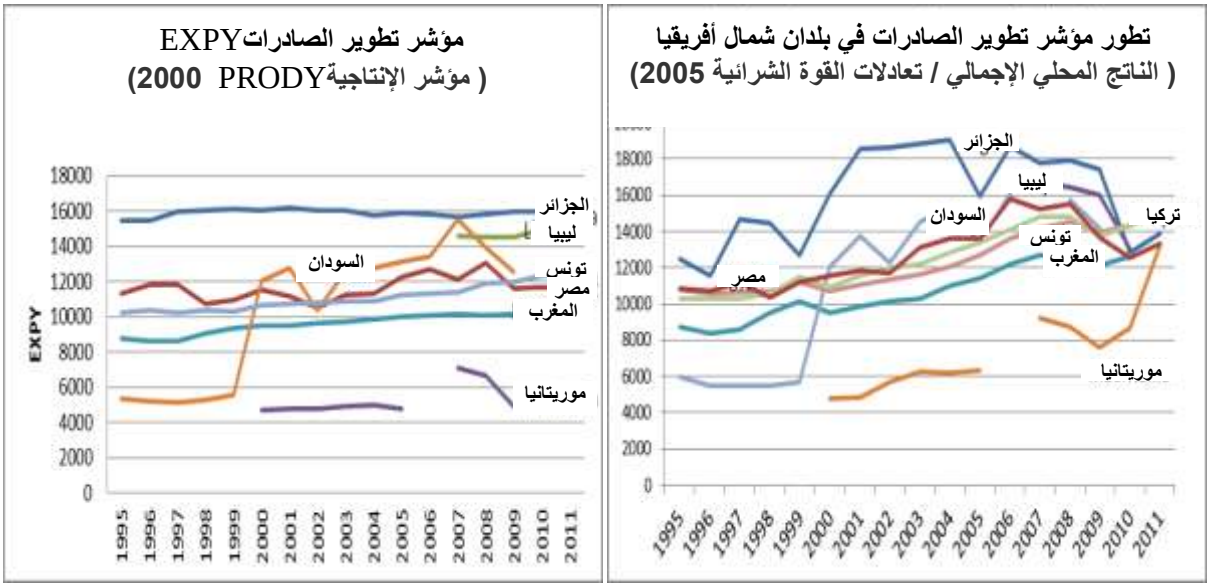

تظهر حالة السودان تحولا في هيكل منتجاته من حيث التطوير، نظراً لأنه منذ عام 1995 هيكل الصادرات كان أكثر ضعفاً من هياكل الصادرات في البلدان الأخرى قبل أن يلحق السودان بركب البلدان ذات المنتجات المتسمة بالتنويع في عام 2000. كما أصبحت سلة صادرات تونس أكثر تطويرا من مصر، واتسعت الفجوة بينها وبين سلة المغرب. وتؤكد هذه النتائج تحولا هيكلياً طفيفا في المنطقة، ويطرح بعض الشكوك حول إمكانية مستقبل النمو في المنطقة.

وكما هو الأمر بالنسبة لتحليل الحساسية، نقترح أيضًا استخدام مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي وضعه هوسمان وهيدالغو (2009). فقد طور هذان المؤلفان فكرة مفادها أن مدى إنتاجية الاقتصاد تعتمد على تنويع قدراته الإنتاجية. واقترحا مقياساً غير مباشر لقدرات الاقتصاد الإنتاجية يستند إلى التنويع في الاقتصاد والانتشار الواسع للمنتوج. وفي الواقع، يرتبط تنويع الاقتصاد ارتباطا وثيقا بتنويع القدرات الإنتاجية ويمكن تعريفه بأنه القدرة على إنتاج عدد من المنتجات المختلفة، في حين يتم قياس مدى انتشار المنتوج من خلال عدد الدول التي تنتج نفس المنتوج. وتكون المنتجات المنتشرة بنسبة منخفضة عامة من السلع النادرة وتتطلب قدرات إنتاجية نادرة. ويتم حساب مؤشر التعقيد الذي يلخص البيانات التي تتعلق بمدى الانتشار والتنويع (انظر هوسمان وهيدالغو 2009 من أجل وصف كامل للمنهجية) من خلال مرصد التعقيدات الاقتصادية (معهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية) بين عامي 1964 و 2008، بالنسبة لـ 128 دولة.

الشكل 7: مؤشر التعقيد الاقتصادي – 2008

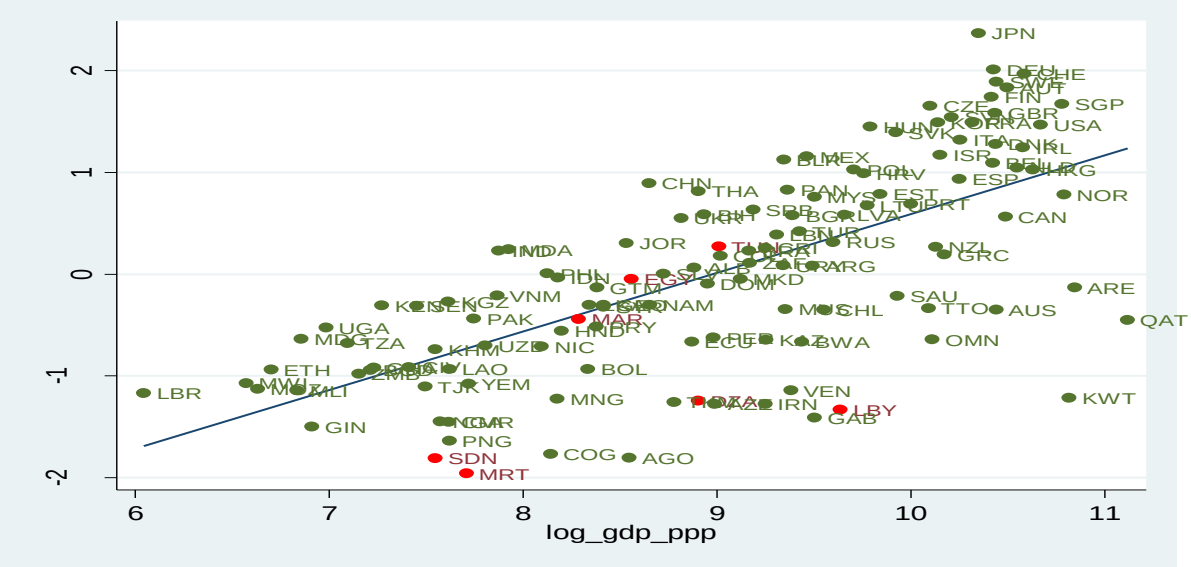

وكما هو الأمر بالنسبة لمؤشر التطوير الذي تم التطرق إليه أعلاه، يمكن ملاحظة وجود علاقة إيجابية بين دخل الفرد ومؤشر التعقيد الاقتصادي(ICE). فالدول الأكثر تنويعا لمنتجاتها في منطقة شمال أفريقيا (مصر والمغرب وتونس) تتوافق مستويات مؤشر التعقيد الاقتصادي فيها مع ما يمكن توقعه استنادا إلى دخلها.

وبخلاف النتائج المبينة في مؤشر التعقيد الاقتصادي، فإن هذا المؤشر يبين أنه من المتوقع أن تحقق كل من مصر وتونس نمواً سريعاً في المستقبل، لأن مؤشر التعقيد الاقتصادي لهذين البلدين أعلى قليلا من متوسط التعقيد (الانتشار والتنويع) مقارنة بدخل كل منهما. وهذا التباين في النتائج يبرز بطريقة دقيقة حالة الصناعة في هذين البلدين. وفي الواقع، يتسم مستوى متوسط الإنتاجية المرتبط بهيكل الصادرات (مقاساً بمؤشر EXPY) بالتدني، ولا يساعد على توقع معدل مرتفع للنمو في المستقبل. ورغم هذا التدني لمستوى الإنتاجية، بذل البلدان الجهود لتحقيق التنويع (مما يفسر ارتفاع مؤشر التعقيد الاقتصادي بما يتجاوز المتوسط)، وهو أمر يتضح بدرجة أكبر من نجاح البلدين في إيجاد وجهات جديدة لمنتجاتها. ومن حيث الاستراتيجيات، نستطيع أن نخلص إلى أن تونس ومصر قد شجعتا اعتماد نهج يساعد على تنويع صادراتها من منتجات ذات إنتاجية ضئيلة، ولكنهما أخفقتا في إنشاء قطاعات جديدة لتصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وعلى المدى الطويل، وبغية تنمية إمكانات نموها في المستقبل، ينبغي أن يغير كل بلد استراتيجيته، وأن يخصص الموارد للأنشطة التصديرية الأكثر إنتاجية. أما بالنسبة للدول الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تحتل مركزاً أدنى بكثير من مسار الإتجاه، فإن مستوى تعقيد اقتصاداتها لا يسمح بتوقع نمو سريع في المستقبل دون تدخل الدولة بدرجة كبيرة عن طريق السياسات الصناعية الطموحة التي تندرج في إطار رؤية واضحة لتحقيق النمو.

3 - تنويع وتطويرالتجارة : ما هي الآثار على النموالاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا ؟

منذ صدور مؤلفات أمبيز وواتسزيارغ (عام 2003)، تؤكد أحدث الدراسات على وجود علاقة نظريةاو ارتباط بشكل حرف U المقلوب (Inverted U Theory)بين تنويع الصادرات وخلق الثروة (هيسي، 2009؛ كادو وآخرون، 2011، نودي وروسوو، 2011، أغوزان وآخرون، 2012). وهكذا، تظل العلاقة بين التنويع ودخل الفرد إيجابية حتى يصل الدخل إلى مستوى مرتفع نسبيا. ثم، عندما يتجاوز هذا المستوى من الدخل، والذي يتوافق بشكل عام مع مستوى الدخل في الدول المتقدمة، تصبح هذه العلاقة معكوسة. وعند تطبيق هذه النتيجة على بلدان شمال أفريقيا، فيبدو أنها تشير إلى أن زيادة تنويع صادراتها سيمكنها من تحقيق مستوى تنمية أعلى.

ولقد ساعدت أيضًا الدراسات الأخيرة (كادو وآخرون، 2011) على إثبات عملية مفادها أولاً أن العلاقة الإيجابية بين نصيب الفرد من الدخل والتنويع تُعزى أساساً إلى تأثير هامش التنويع الموسع (منتجات جديدة و أسواق جديدة). ثانياً، وبعد نقطة التحول التي تقع في حدود 22،000 دولار من دولارات الولايات المتحدةللفرد، تُعزى عملية إعادة التركيز أيضًا إلى تأثير هامش التنويع الموسع، وهذا يعني أن الدول الأكثر نموا تبدأ في إغلاق قطاعات تصدير كانت نشطة في السابق، وخاصة من بين القطاعات المتدهورة (المنسوجات، والزراعة، والتعدين، والصلب، الخ...).

ومن وجهة النظر السياسية، يمكن أن تقوم الدولة بدور في عملية التنويع عن طريق وسيلتين على الأقل. فمن ناحية عن طريق توجيه السياسة الصناعية نحو القطاعات الجديدة والواعدة بتحقيق النمو (القطاعات االابتكارية). ومن ناحية أخرى عن طريق اعتماد استراتيجية تكامل إقليمي (تكامل أفريقي بصفة خاصة) تساعد على تعزيز إمكانية التنويع بفضل السياسات التجارية الموجهة (الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية).

وإضافة إلى تحليل العلاقة بين التنويع ومستوى التنمية، تقوم بعض الدراسات التجريبية الحديثة بتحليل دور تطوير الصادرات في عملية النمو (هوسمان وآخرون، 2007، كالديرا وفيغا، 2010). وتسلط هذه الدراسات الضوء على العلاقة الإيجابية بين تطوير الصادرات والنمو، بينما أثبت جارو وبونسيه (2012) أن هذه العلاقة في الحالة الصينية ليستتلقائية او غير مشروطة. ووفقاً لهذين الكاتبين، عندما يتم تحقيق تعقيد المنتجات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو في إطار أنشطة التجميع، فإن آثار ذلك على التنمية الاقتصادية لا تكون كبيرة. ويُعزى ذلك إلى أن استخدام التكنولوجيا المستوردة لا يفضي إلى القدر الكافي من الفوائد العرضية على الصعيد الوطني. ولكن في حالة وجود ملكية محلية تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية واعتماد تكنولوجيات جديدة، فإن توسيع نطاق المنتجات يساعد في دعم النموالاقتصادي .

المؤطر: الآثار العرضية للاستثمار المباشر الأجنبي

وقد خضعت العلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو لنظرية جديدة بالغة الأهمية. وفي الواقع، إلى جانب الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشرعلى الإنتاج، والعمالة، والتجارة الخارجية (نارفاريتي و فينابلز، (2004، هناك أيضاً آثار غير مباشرة مرتبطة بأثر هذا الاستثمار، وهي آثار على الطلب على المدخلات بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، والشركات المحلية. ويفضي ذلك إلى خلق روابط ما قبل الإنتاج وما بعده بالنسبة للشركات المحلية، مما يساعد على زيادة إنتاجيتها. وتنقسم هذه الآثار على الإنتاجية إلى قسمين: أفقية ورأسية.

فالآثار العرضية الأفقية تتعلق بالعوامل التكنولوجية الخارجية المرتبطة بخبرات معينة مثل تقنيات الإنتاج أو الإدارة الأكثر إبتكارية. ونظراً إلى أن مكتسبات الإنتاجية المرتبطة بذلك تتحقق في نفس القطاع، غالباً ما يطلق على الآثار العرضية الأفقية الآثار العرضية المشتركة بين القطاعات (غروغ و ستروبل، 2002). وتتعلق الآثار العرضية الرأسية بالعوامل الخارجية النقدية المرتبطة بآلاثار ما قبل الإنتاج وما بعده على سوق المدخلات، مثل مشتريات الشركة المتعددة الجنسيات من الشركة المحلية، وهي مدخلات ترتبط بنقل التكنولوجيا مما يحسن من نوعية المنتجات الوسيطة التي تنتجتها الشركة المحلية (الرابطة ما قبل الإنتاج)، أو الاستثمار عن طريق شراء الشركة المحلية لمنتجات وسيطة أكثر تطويراً من الشركة المتعددة الجنسيات على نحو يزيد من إنتاجيتها (الرابطة ما بعد الإنتاج). ونظراً إلى أن هذه الآثار الرأسية تتعلق بالعديد من القطاعات، فهي تُسمى آثار عرضية مشتركة بين فروع القطاع (ماركوسين و فينابلز، 1999).

ومن وجهة النظر التجريبية، تبين دراسات عديدة الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، ومن ثم على النمو، بفضل هذه الآثار العرضية الأفقية والرأسية (غروغ و غرينوي، 2004؛ أوتاما و بيريدي، 2010). وفي كل الأحوال، تؤدي التكنولوجيا دوراً هاماً في زيادة هذه الآثار إلى أقصى حد كما أكد على ذلك أيضاً غارو و بونسيت (2012).

غير أن الدراسات الخاصة ببلدان شمال أفريقيا والمتعلقة بمساهمة تنويع وتطوير الصادرات في النمو لا تزال محدودة جدًا، في حين أنه تم إجراء عدد أكبر بكثير من التحليلات لعينة كبيرة من الدول (أديتيا وراجات، 2012؛ هيرزر ونوك - ليهنمان، 2006؛ هيس، 2009). وبذلك، يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل خصوصيات بلدان شمال إفريقيا فيما يتعلق بالعوامل التي تحدد نموها، وإبراز الدور الخاص الذي يؤديه تنويع وتميز الصادرات في عملية نمو هذه البلدان.

ويستند النموذج المقترح في إطار نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة إلى نموذج انحدار "بارو" (1991). وتكمن صعوبة تقدير أي نموذج نمو في تحديد المتغيرات التفسيرية الملائمة، على اعتبار أن النظرية لا توفر إطارا معمما بما فيه الكفاية يسمح بالتعرف على هذه المتغيرات. وبالتالي يكمن الخطر في استخدام نهج تجريبي بحت مما يؤدي إلى خطر الانحراف بسبب المتغيرات التي تم إغفالها. ويمكن حل هذه المشكلة جزئيا على الأقل من خلال النهج المستخدم من قبل سالا – إ – مارتن (2004) والذي يستخدم طريقة BACE (Bayesian Averaging of Classical Estimates) لحساب متوسط التقديرات الكلاسيكية ، والذي يسمح بتحديد المتغيرات الملائمة إحصائيا. وتشمل هذه المتغيرات التعليم، والتجارة الدولية، والجغرافيا، وكذلك المتغيرات الاقتصادية الخاصة (حصة الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الاستثمار، الخ...).

ويتعلق النموذج المقترح هنا بمعادلة β- للتقارب النسبي والتي تتخذ هذا النهج مع ضم متغيري مراقبة إضافيين، هما تنويع وتطوير الصادرات. وفيما المعادلة التي ينبغي تقييمها:

$$\Delta y_{it} = \alpha + \beta y_{it-1} + \gamma_1 DIV_{it} + \gamma_2 SOPH_{it} + \sum_k \gamma_k X_{kit} + \mu_{(1)} \cdot \varepsilon_{it}$$

حيث يوافق y_{it} معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد i خلال السنة t، ويمثل y_{it-1} الدخل الأساسي وفقًا للنظرية الكلاسيكية الحديثة : تشير العلامة السلبية لـ β إلى تقارب الاقتصادات من مستوى نموها المتوازن. ويمثل DIV_{it} متغير تنويع الصادرات. ولضمان صحة النتائج، تستخدم عدة مؤشرات : مؤشر للتنويع (يتم قياسه حسب مؤشر فينجر وكرينين (1979) للانحراف المطلق في هيكل المبادلات التجارية لبلد ما مقارنة بالهيكل العالمي) ، ومؤشر التركيز لهيرفيندهال - هيرشمان (HH)، ومؤشر "ثيل" الشامل والمتجزئ (الداخلي والبيني). ويصبح المؤشر البيني مثيرا للاهتمام بشكل خاص لكونه يعكس هامش التنويع الموسع. ولقد تم تعريف هذه المؤشرات في الجزء السابق.

ويقيس $SOPH_{it}$ مدى تطوير الصادرات. لقد تم اقتراح عدة تدابير لتحليل الحساسية مرة أخرى : مؤشر هوسمان و أ. (2007) وكذلك مؤشر التعقيد الاقتصادي لهيدالغو وهوسمان (2009).

ويوافق X_{kit}لمؤشر م تغيرات التحكم المستخدمة k (انظر المصادر في المرفق 3). وهي تشمل رأس المال البشري (حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي)، والانفتاح الدولي (التبادلات التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الصادرات الرئيسية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)، والبنية التحتية (النسبة المئوية للطرق الأسفلتية)، فضلا عن المتغيرات المرتبطة بدور الدولة (حصة الدولة من الاستهلاك ومؤشر الفساد). كما هو الأمر بالنسبة لتحليل الحساسية، تم اختبار متغيرات أخرى أيضًا، مثل نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو الثانوي (كمتغيرات بديلة للرأس المال البشري)، وعدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة، أو عدد مستخدمي الإنترنت من بين كل 1000 نسمة (البنية التحتية)، وحصة الصادرات النفطية (بدلا من الصادرات الرئيسية)، وحصة الاستثمار العام (بدلا من حصة الدولة في الاستهلاك). وتم اختبار مؤشرات أخرى مثل الاستقرار السياسي، وجودة وفعالية المؤسسات، وما إلى ذلك. وأخيرا، الآثار الخاصة "بالبلدان"، و" زمن " للمعادلة (1)تؤدي الى تحديد تأثير المتغيرات المحتملة التي أُغفلت، ومعالجة مشاكل التجانس المتعلقة بالبيانات المجمعة.

وتم حساب المعادلة (1) بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا في الفترة بين 1995 و 2011. نظرا للعدد الكبير من المتغيرات وتعقيد البعض منها ، لم يكن من الممكن لاختبار هذا النموذج في المناطق لأن هذا التحليل يفترض وجود البيانات الدولية والإقليمية لجميع المتغيرات، ولكنهالم تتوفر وتم اختيار عام 1995 كعام بداية بسبب توفر البيانات. حيث تم استخدام عامل تقدير لمراقبة المتغير الداخلي. ويستند العامل الأول إلى نموذج الآثار العشوائية مع متغيرات مرتبطة. وهذا هو مؤشر التقدير لهوسمان وتايلور الذي تحدث عنه ايجر (2004). أما الثاني فهو عامل مركب الخطأ له متغيرات مرتبطة بأصغر جذر تربيعي على مرحلتين (Error Component two-stage least squares instrumental variable estimator, EC2SLQ IV)، وهو العامل الذي وضعه "بلتاجي" (2005). وفي الواقع، تظل مشكلة المتغير الداخلي هي المسألة الحاسمة لهذا النوع من نماذج الانحدار. وعلى وجه الخصوص، قد يساعد تنويع وتطوير هيكل التبادلات التجارية في تفسير النمو، ولكن يمكن أن يكون أيضًا نتيجة للنمو. وبالتالي يعتبر هذين المتغيرين كمتغيرينتفسيريين متداخليين بالنسبة لعاملي الحساب المذكورين.

وأخيرا، تتم مراقبة مؤشري التقدير أيضًا من حيث متغاير التفاوت مع المقطع العرضي، وكذلك من حيث الارتباط الذاتي للبقايا باستخدام مؤشر التقدير لهوبر وايت ساندويتش، ومؤشر التقدير AR1 لكوكران – أوركوت على التوالي. وفيما يلي يتم عرض نتائج التقديرات في الجدول 1.

الجدول 1- أ : نتائج تقديرات نموذج النمو : مؤشر التقدير لهوسمان وتايلور

مجموعة المتغيرات	المتغير	HT (1)	HT (2)	HT (3)	HT (4)	HT (5)	HT (6)
التنويع	فينغر	3.8246					3.9920**
	هيرشمان – هيرفندهال	(*)	0.966 - (*)				
	ثيل			0.2585 -			
	ثيل الداخلي			(*)	0.7781		
	ثيل البيني					0.9681 -**	
التعقيد	هيدالغو – هوسمان (2009)	1.4504 **	1.4420 **	1.3792 **	1.7581 **	1.5921 **	
	هوسمان و أل. (2007)						0.0002 **
التقارب	الناتج المحلي الإجمالي/hab المتأخر	0.0004 - *	0.0004 - *	0.0004 - *		0.0004 - *	0.0005 - *
التجارة الدولية	الانفتاح (التبادلات التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	0.0178 **	0.0165 **	0.0171 **		0.0147 **	0.0104 *
	الاستثمار الأجنبي المباشر (المداخيل، نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	0.2024 ***	0.2047 ***	0.2029 ***		0.2061 ***	0.2036 ***
	الصادرات الأولية (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)	0.0244 - *	0.0211 - *	0.0214 - *		0.0214 - *	0.0295 - **
الرأس المال البشري	R & D	1.7945 **	1.8878 **	1.9737 **		2.0180 **	2.5931 **
المؤسسات	نفقات الدولة	0.1982 - ***	0.2017 - ***	0.1923 - ***		0.1874 - ***	0.2217 - ***
	الحكم (الفساد)	0.1179	0.1253	0.2090		0.1998	0.2732
البنى التحتية	الطرق الإسفلتية (نسبة مئوية)	0.0004	0.0004	0.0003		0.0014	0.0004

الجدول 1- ب : نتائج تقديرات نموذج النمو : مؤشرات و عوامل تقدير أخرى

مجموعة المتغيرات	المتغير	EC2SLS	HWS	AR (1)
التنويع	ثيل البيني	1.1415 - **	1.1285 - **	1.1415 - **
التعقيد	هيدالغو – هوسمان (2009)	0.6245 **	0.6523 **	0.7135 **
التقارب	الناتج المحلي الإجمالي/hab المتأخر	0.0002 - *	0.0002 - *	0.0002 - *
التجارة الدولية	الانفتاح (التبادلات التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	0.0146 *	0.0146 *	0.0151 *
	الاستثمار الأجنبي المباشر (المداخيل، نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	01825 ***	0.1838 ***	0.1773 ***
	الصادرات الأولية (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)	0.0392 - **	0.0305 - **	0.0319 - **
رأس المال البشري	البحث والتطوير	1.7693 **	1.7775 **	1.7810 **
المؤسسات	نفقات الدولة	0.1291 - **	0.1279 - **	0.1298 - **
	الحكم (الفساد)	0.2129	0.2481	0.2440
البنى التحتية	الطرق الإسفلتية (نسبة مئوية)	0.0005	0.0003	0.0004

ملاحظات : (*)، *، **، ***، دلالة هامة إلى عتبة 20 %، 10 %، 5 % و 1 % على التوالي؛ HT : هوسمان وتايرلور (مراقبة العوامل الداخلية)؛

وبصفة عامة، فإن جميع المؤشرات ذات التركيز الكلي (فنجر، وهيرشمان – هيرفيندهال وثيل) هي مؤشرات ذات أهمية ضئيلة أو ليست لها أهمية (غالبا ما تكون في حدود 20 ٪)، مما يشير إلى أن التنويع في حد ذاته لا يتيح المزيد من النمو في بلدان شمال أفريقيا. وفي المقابل، فإن تجزئة مؤشر "ثيل" يعطي بوضوح بارامتراً غير هام بالنسبة للمؤشر الداخلي بينما يصبح المؤشر البيني سلبيا ومهما للغاية. وهذا يدل على أن التنويع المرتبط بهامش موسع وحده هو الذي يمكن أن يخلق الظروف المواتية للنمو. ومن ثم، لا يبدو أن التنويع يؤدي دوره الكامل في النمو في بلدان شمال أفريقيا إلا إذا تم ربطه بالتوسع في الصادرات نحو الأسواق الجديدة أو السلع الجديدة.

وتعتبر مؤشرات التطوير مهمة من أجل تفسير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا. وهذا يدل على أن وضعها الحالي، الذي يستند عادة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، لا يفضي إلى تحفيز النمو.

وتعد هذه النتائج الأولية بالغة الأهمية حقًا لاقتصادات بلدان شمال أفريقيا. وفي الواقع، كلما سعت هذه الدول إلى تحويل اقتصاداتها نحو منتجات جديدة، ووجهات جديدة، ومن أجل تحقيق المزيد من الإنتاجية، والمزيد من التعقيد لهياكلها الصناعية، كلما ساهم ذلك في تحقيق معدلات نمو أعلى. كما يعتمد النمو في المستقبل على ذلك أيضًا، وبصفة خاصة بسبب ظواهر عدم الاستجابة بمجرد تحقيق التحول في الهيكل الإنتاجي.

وتميل هذه النتائج الى تأكيد وتوضيح النتائج الأخيرة بشأن تحليل التنويع والتطوير، مما يدل على وجه الخصوص على أنه بالنسبة لمستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي لا تزال منخفضة، فإن زيادة التنويع ترتبط بمستويات أعلى للتنمية (أو النمو)، كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة. وفيما يتعلق ببلدان شمال أفريقيا، فإن هذه النتائج تؤكد أيضًا الافتراضات التي طرحها بعض الكتاب الذين سلطوا الضوء على المستوى غير الكافي من التنويع والتطوير باعتباره عقبة محتملة أمام النمو (بيريدي ورو، 2012، بن حمودة وآخرون 2009). وبالتالي تأتي النتائج المعروضة هنا كتأكيد من الناحية الكمية للعلاقة الإيجابية بين التنويع / التطوير في بلدان شمال أفريقيا ومعدل النمو فيها، ولكن مع الإشارة إلى أن التنويع ينبغي أن يكون على هامش موسع، أو نحو منتجات أو أسواق جديدة.

وبغض النظر عن متغيرات التطوير والتنويع، فإن النتائج المتعلقة بالعوامل الأخرى لتحديد النمو هي كالتالي؛ أولا، متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليالمتأخر، والذي يقيس بيتا – التقارب، هو سلبي ولكنه ضعيف جدا وغير مؤثر إلا بشكل طفيف (10 ٪). وهذا يبرز حقيقة أن عملية تقارب بلدان شمال أفريقيا نحو مستوى النمو المتوازن هي عملية بطيئة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه النتيجة ما حصل عليه بالفعل جيتات وسيرانيتو (2010) وبريدي وباجولا (2012) والذين حاولوا إبراز عملية التقارب البطيئة وغير المتجانسة حسب البلدان. فحقيقة أن تكون بارامترات التنويع (الهامش الموسع) والتطوير مهمة ولها أثر إيجابي بينما يكون التقارب ضعيف يعني أنه يمكن اعتبار التنويع / التطوير وسيلة لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي تعزيز التقارب في نهاية المطاف، على الرغم من أن هذا النموذج لا يختبر مباشرة دور هذه المتغيرات في عملية التقارب.

وتعتبر المتغيرات المتعلقة بالتجارة الدولية أيضًا مثيرة للاهتمام. فالانفتاح على التبادلات التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر متغيران يشتملان على بارامترات إيجابية وهامة، مما يؤكد على أن الانفتاح الاقتصادي هو شرط ضروري، وإن لم يكن دائما كافيا لتحقيق النمو. وفي هذا السياق، تسير عملية التكامل الإقليمي أيضًا وفقاً لهذا المسار، حتى لو لم يكن من الممكن اختبار هذا المتغير مباشرة، وذلك بسبب العينة الصغيرة جدا من البلدان.

ومع ذلك، يشكل الاعتماد على السلع الرئيسية (النفط، والغاز، والزراعة، الخ...) عقبة أمام النمو في بلدان شمال أفريقيا، كما يتضح ذلك من خلال البارامتر السلبي والمهم المتعلق بهذا المتغير. وتؤكد هذه النتيجة الأخيرة على فرضية لعنة الموارد الطبيعية التي تناولها بعض الكتاب منذ ساكس ووارنر (2001). وتنقسم

الأسباب العامة لهذه اللعنة إلى أنواع مختلفة، مثل تدهور معدلات التبادل التجاري، وتقلب الأسعار والكميات، وانخفاض نمو الإنتاجية المرتبطة بها أو تنفيذ سياسات دعم غير ملائمة (انظر أيضًا كادو وآخرون، 2010 لمزيد من المناقشة). على أية حال، من الواضح أن بلدان شمال إفريقيا الأكثر اعتمادًا على المنتجات الرئيسية تتسم بصورة عامة بدينامية نمو أكثر سلبية.

وفيما يتعلق بالرأس المال البشري، فمن غير المفاجئ أن يشكل متغيرًا رئيسيًا في عملية النمو. ومن ثم، يمكن بوضوح تحديد دور البحث والتطوير باعتبارهما أحد أهم العوامل التي تساعد على تفسير النمو في بلدان شمال إفريقيا. وأخيرًا، ينبغي التشديد على دور الدولة من حيث نصيبها في الاستهلاك حيث يتسم البارامتر في هذا المجال بالسلبية. وتعد هذه النتيجة شائعة في معظم المؤلفات، ويمكن تفسيرها عامة من خلال الاستهلاك العام الذي قد يتم تمويله عن طريق الضرائب مما يخلق تشوهات ويقلص من وتيرة النمو (سالا – إ – مارتن، 2004). ومع ذلك، لا يمكن القول بأن العمل العام يؤثر دائمًا بشكل سلبي على النمو، ذلك أن بعض الدراسات الأخرى أظهرت دور الدولة ومؤسساتها في عملية النمو (رودريك وآخرون 2004).

ولا يبدو أن المتغيرات الأخرى التي تم اختبارها كالفساد أو الهياكل الأساسية ذات أهمية كبيرة، وأيا كانت مواصفات النموذج الذي تم تقديره، فهذا لا يعني أن الإدارة أو الهياكل الأساسية ليست لها أي تأثير على نمو بلدان شمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض الكتاب مؤخرا إلى الأثر الكمي للإدارة والهياكل الأساسية . غير أن هذه الدراسة تعتمد على عينة محدودة من البلدان، مما يقلل من تباين هذين المتغيرين ويحد من أهميتهما على عكس العينات الأكبر من البلدان، خاصة عندما تشمل هذه العينات البلدان الأوروبية.

4- العوامل التي تحدد تنويع الصادرات وتطويرها

تتيح التحاليل المتوفرة الخاصة بتنويع وتطوير الصادرات تسليط الضوء على المتغيرات والظروف الأساسية ذات الصلة بهذه المتغيرات كالانفتاح الدولي وتقليل تكاليف التجارة والمعونات المالية ورأس المال البشري والاستثمار والسياسات الصناعية التي تتبناها الحكومات (اجوسين وآخرون 2012 ،فيلدمايكل 2012، كلينجر وليدرمان، 2011) (مونيمو، 2011). وما زالت خطط تخصيص الموارد المحلية غير كافية حيث توجد مؤشرات جديدة للتنويع والتطوير الاقتصادي لم يتم اختبارها بعد في هذه البلدان من بينها مؤشر تعقيداو تركيز"ثيل" الذي ابتكره هيدالجو ومؤشر هوزمان (2009). وتشمل الدراسات الحالية المؤشرات التي ابتكرها بن حمودة وآخرون (2009) وعوامل تحديد التنويع في شمال إفريقيا (التي تم حسابها من خلال مؤشر هيرشمان). ولقد عرض دوجرويل وتيكسي (2011) اللذان اهتما بشكل خاص بالعلاقة بين التحرير التجاري والتنويع في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، وأيضاً غوردون (2010) وهوزمان وآخرون (2010) في تقرير للبنك الدولي حالة الجزائر ودور تحاليل السياسة الصناعية في الدول النفطية الأفريقية على التوالي. كما قدم ليم وسابوروسكي (2012) تحليلًا نوعيًا للحالة السورية ودور الدولة.

ويقترح هذا الجزء توسيع نطاق التحاليل التالية ذات الصلة ببلدان شمال أفريقيا، أولًا" من خلال نمذجة عوامل تحديد التنويع والتطوير في بلدان شمال أفريقيا، وثانيا باستخدام العديد من المتغيرات التي تم شرحها مؤخرًا مثل مؤشر ثيل (للتعرف على عوامل تحديد الهامش الموسع) أو مؤشر التطوير لهيدالجو وهوزمان (2009)، وثالثًا تقديم مجموعة كاملة للمتغيرات التفسيرية التي تغطي الانفتاح التجاري، ورأس المال البشري، والعوامل الهيكلية، وعوامل الاقتصاد الكلي، والمؤسسات، ومستوى التنمية، ودور التخلف.

وتستند الأسس النظرية الخاصة بنمذجة عوامل تحديد التنويع (والتطوير) إلى النظريات التقليدية ذات الصلة بوفرة عوامل الإنتاج للمنافسة الكاملة (إطار HOS)، كما تستند إلى النظرية التجارية الدولية (الجديدة) لتي بدأت مؤخراً مع ظهور الشركات المتنوعة والتي وضعها "ميلتز" (2003). وانطلاقاً من هذه النُهج، يمكن القول بأن عوامل تحديد تنويع الصادرات (وتطويرها) تستند إلى مجموعات متعددة من المتغيرات:

- **الانفتاح الدولي**: ومثال ذلك، أنه من المفترض أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة عدد المصدرين والأصناف في إطار من نوع إطار "ميلتز" للمنافسة الاحتكارية. ومن ثم، يكون من المتوقع وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح والتنويع. ومن ناحية أخرى، ففي الإطار التقليدي المستم بوفرة العوامل، من شأن الانفتاح التجاري أن يزيد ربحية القطاعات التي يكون البلد متخصصاً فيها بالفعل، مما يعزز بناء على ذلك التركيز القائم. أما التحرير المالي فقد يقلل من القيود على السيولة في إطار من نوع إطار "ميلتز" (انظر أيضا مانوفا، 2008) ويفضي بذلك إلى زيادة عدد المصدرين والأصناف المنتجة (آثار ايجابية على التنويع). ومع ذلك ففي إطار HOS وفي وجود منتجات متجانسة، قد تنعكس هذه العلاقة بين التحرير المالي والتنويع. وأخيراً يفترض أن تزيد الاستثمارات المباشرة في تنويع الصادرات.

- **العوامل الهيكلية**: تتيح الزيادة في رأس المال البشري بوجه عام زيادة في التنويع ولا سيما إذا كان إجمالي رأس المال البشري يتيح للبلدان تغيير التخصصات من اجل توفير منتجات أكثر تطورا. ومن العناصر الهيكلية كذلكالمسافة او البعد الاقتصادي، حيث يفترض أن تؤدي زيادة البعد الاقتصادي الذي يشمل تكاليف النقل ذات الصلة (وفقا لمؤشر مليتز) إلى تقليل الفرص المتاحة للتصدير (نقص في عدد الأصناف) ومن ثم يؤدي إلى تقليل التنويع. كما يمكن اعتبار مستوى التنمية عاملاً هيكليا له علاقة في شكل U مقلوبة بالتنويع على النحو الذي اشرنا إليه في المقدمة.

- **متغيرات الاقتصاد الكلي**: أيضاً في الإطار النظري لمليتز (2003)، ينبغي أن يفضي تحسين شروط التبادل التجاري عن طريق زيادة ربحية الصادرات إلى زيادة التنويع. ومن ناحية أخرى، ووفقا لإطار HOS، قد تؤدي الزيادة في سعر الصادرات إلى زيادة توجيه الموارد نحو هذه القطاعات، ومن ثم إلى تعزيز التركيز القائم. ويؤدي خفض قيمة سعر الصرف إلى دخول مصدرين جدد في السوق، ومن ثم يؤدي إلى زيادة التنويع في إطار المنافسة الاحتكارية. أما إذا كانت تكاليف الدخول المرتفعة أكثر مما ينبغي، فلن يكون هناك تنويع إضافي. إن دور سعر الصرف غامض من الناحية النظرية .في الواقع، في المنافسة الكاملة، فإن انخفاض سعر صرف يسمح دخول المصدرين الجدد وبالتالي يعزز التنويع .في المقابل، مع المنافسة الاحتكارية، فإن تكاليف المدخلات مرتفعة جدا .في هذه الحالة، لن يكون هناك تنويع إضافية .وبالتالي، ينبغي أن انخفاض سعر صرف تشجيع تنويع نظريا ما لم تكن القيود المفروضة على المنافسة تولد تكاليف كبيرة أو الحواجز أمام دخول .ونظرا لهذا الغموض، هناك حاجة إلى التحليل التجريبي لتوضيح العلاقة بين أسعار الصرف والتنويع .

- **المتغيرات المؤسسية:** يمكن أن يسهم الاستثمار العام في تحسين التنويع، غير أن بعض الدراسات سلطت الضوء على حالات عدم الاستقامة الخطية (بن حمودة وآخرون 2009)، وأخيراً قد تسهم السياسات الصناعية، والهياكل الأساسية، والإدارة، والمساعدات الحكومية في تحقيق قدر أكبر من تنويع وتطوير العمليات الإنتاجية إذا كانت السياسات المتبعة ملائمة.

- **عدم الاستجابة/** التباطؤ: نظراً إلى أن إجراءات تنويع وتطوير الصادرات شديدة البطء، وتعتمد اعتمادا كبيرا على الظروف الماضية، فمن المهم مراعاة ظواهر عدم الاستجابة في النماذج الدينامية. وفي الواقع فإن العمليات الإنتاجية ترتبط بخصائص هيكلية للاقتصادات التي لا تستطيع التحول إلا بقدر ضئيل. فعلى سبيل المثال، فإن نتائج السياسة الصناعية الإيجابية لا تظهر إلا ببطء شديد على تنويع الاقتصاد. ولذلك فإن تنويع وتطوير اقتصاد ما في السنة t يعتمد على الكثير من المستويات التي تمت مشاهدتها و ملاحظتها في السنة t -1. وباختصار، فإن العوامل التي تحدد تنويع وتطوير الصادرات تعتمد على الإطار النظري المستخدم، ومن ثم على نوع السوق الذي تتطور في إطاره البلدان المعنية (التنافس مع المنتجات المتجانسة أو احتكار المنتجات مع تنويع هائل في المنتجات).

وستساعد المعادلات التالية المطبقة على بلدان شمال أفريقيا على اختبار المتغيرات المحددة سابقاً:

$$CONC_{it} = \alpha + \beta CONC_{it-1} + \sum_k \gamma_k OUV_{kit} + \sum_m \gamma_m STRUCT_{mit} + \sum_n \gamma_n INST_{nit} + \sum_l \gamma_l MACRO_{lit} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

$$SOPH_{it} = \alpha + \beta SOPH_{it-1} + \sum_k \gamma_k OUV_{kit} + \sum_m \gamma_m STRUCT_{mit} + \sum_n \gamma_n INST_{nit} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

تتوافق كل من $CONC$ و$SOPH$ مع مؤشر "ثيل" للتركيز ومؤشر التطوير "لهيدالجو وهوزمان" (2009). وعن طريق تحليل الحساسية، تم تقييم هاتين المعادلتين كذلك بمؤشرات بديلة مثل مؤشر "ثيل" الداخلي، ومؤشر هيرتشمان – هيرفينداهل، ومؤشر التطوير لهوزمان و الاخرين (2007).

كما تتوافق مجموعة متغيرات OUV مع متغيرات الانفتاح الاقتصادي، مثل الانفتاح التجاري والانفتاح المالي والاستثمار المباشر الأجنبي؛ ويتوافق متغير $STRUCT$ مع المتغيرات الهيكلية كالتعليم وتسهيل التجارة. ويشمل متغير $INST$ المتغيرات المؤسسية كالسياسة الاقتصادية، والاستثمار العام، والمساعدات الدولية، والقروض من الموسسات المالية، وشؤون الحكم (الفساد). أما المتغيرات الكلية فتشمل معدلات التبادل التجاري، وأسعار الصرف. كما تم اختبار متغيرات أخرى بمواصفات بديلة كالهياكل الأساسية

والاستثمار الخاص، وحصة الصادرات النفطية، ومستوى التنمية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد التربيعي من الناتج المحلي الإجمالي). وتتشابه نسبياً عوامل تحديد التبادلات التجارية، وذلك بغض النظر عن متغيرات الاقتصاد الكلي التي تبدو مبدئياً أقل أهمية. ويرد الوصف الكامل للمتغيرات في المرفق 3. أما مؤشرات التقدير المستخدمة فهي مؤشرات هوزمان وتايلور (HT) في الصيغة الثابتة للنموذج وكذلك نموذج GMM (إدارة المواد العالمية) في النسخة الدينامية (اريلانو وبوند، 1998). وترد النتائج في الجدولين 3 و 4. وتغطي فترة التقييم الأعوام من 1995 إلى 2011 في البلدان المشار إليها آنفا.

الجدول 3 : عوامل تحديد تركيز الصادرات (متغير مفسر : مؤشر ثيل)

Groupe de variables	Variables	HT(1)	HT(2)	HT(3)	HT(4)	GMM	Effets fixes
Ouverture internationale	ouv. Commerciale	-0.162**	-0.172**	-0.118*	-0.086	-0.119**	
	ouv. Financière	-0.047(*)	-0.051(*)	-0.056(*)	-0.005	-0.029	
	fdi	-0.0270***	-0.0270***	-0.0240**	-0.0475**	-0.0071	
Facteurs structurels	education	-0.2770**	-0.2951**	-0.2705**	-0.2362*	-0.0590	
	distance	-0.1741	-0.1651	-0.1520	-0.0275	-0.0137	
	facilitation	0.4020***	0.4061***	0.3718***	0.3584***	0.1706***	
Facteurs institutionnels	pol. Indus (indice de prod. In	0.5004***	0.4973***	0.5120***	0.4228***	0.3109***	
	inv. Public (%)	0.5104***	0.5036***	0.5402***	0.6214***	0.2577***	
	prêts EIB	-0.0307**	-0.0307**	-0.0308**	-0.0408**	-0.0184**	
	aide	0.0685***	0.0658***	0.0611***	0.0837***	0.0278*	
	corruption	-0.0052	-0.0077	-0.0011	-0.0783*	-0.0319 (*)	
Facteurs macroéconomiques	termes de l'échange	-0.0188	-0.0194	-0.0326	-0.0561*	-0.0291	
	taux de change	0.0603	0.0609	0.0604	0.0804	0.0209	
Autres	infrastructures		-0.1637***				
	investissement privé (%)			-0.0847**			
	part des exp. pétrolières				0.0641**		
	hystérèse (Theil retardé)					0.6493***	
	PIB/hab						-0.0001**
	(PIB/hab)2						0.00003

ملاحظات (*) ,* **,*** دلالة هامة عند عتبة 20% و 10% و10 % و5% و1% على التوالي HT : هوزمان وتايلور.

وفيما يتعلق بعوامل تحديد التركيز (التنويع)، يسلط الجدول 3 الضوء على الآثار الايجابية للانفتاح على التنويع الذي تقابله بارامترات سلبية حيث أن المتغير المفسر هو مؤشر "ثيل" للتركيز. ومن ثم يتيح المزيد من الانفتاح التجاري والمالي وبيئة التنمية المتكاملة والاستثمار المباشر الإجنبي المزيد من تنويع الصادرات. ويشير ذلك إلى أن سياسة الانفتاح التي انتهجتها بعض بلدان منطقة شمال أفريقيا خلال العشرين سنة الماضية في الإطار المتعدد الأطراف (الإنضمام إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات") أو في الإطار الإقليمي (اتفاقيات برشلونة واتفاقيات أغادير) ساعدت على المزيد من التنويع في الاقتصادات المعنية. وسيساعد الاستمرار في سياسة الانفتاح، وبصفة خاصة الحد من الحواجز غير الجمركية، أو جذب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي، على مواصلة عملية التنويع.

وتعتبر البلدان المنتجة للنفط استثناء. وتشير الاختبارات التكميلية الرامية إلى دراسة الخصوصية المحتملة للبلدان المنتجة للنفط فيما يتعلق بالعلاقة بين الانفتاح والتنويع إلى أن هذه العلاقة تصبح غير ذات أهمية. ولذلك فإن الانفتاح بقدر أكبر بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط لا يساعد على تحقيق المزيد من تنويع تجارتها. وتتسق هذه النتيجة مع التوقعات النظرية في إطار توفر العوامل والمنتجات المتجانسة. وفي الواقع، فإن الانفتاح الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان يساعدها على استغلال المزيد من استغلال مزاياها النسبية في مجال مواردها الطبيعية مما لا يساعد على تحقيق قدر أكبر من التنويع. وبناء على ذلك، ينبغي أن تضع هذه البلدان سياسات صناعية إيجابية لتحقيق قدر أكبر من التنويع (تشجيع تنمية الطاقات المتجددة). هذه النتائج لا ينبغي أن تقوض عملية التحرير من الدول النفطية. بدلا من ذلك، يجب عليهم استخدام السياسات الصناعية الرامية إلى تشجيع ظهور المزايا النسبية الجديدة في سياق الافتتاح. على سبيل المثال، فإن تطوير مصادر الطاقة

البديلة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) هوالحد من هيمنة النفط والغاز وكذلك تطوير مهارات جديدة في قطاعات النمو. وحول هذه النقطة، واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر وPPP يبدو مناسبا على وجه الخصوص لتحقيق التنويع في هذه البلدان.

ومن بين العوامل الهيكلية، رأس المال البشري الذي يقاس هنا بمعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يعد كذلك وسيلة هامة من وسائل التنويع الاقتصادي. ومن ثم يجب تعزيز سياسات التعليم والبحث من اجل الإسراع بتنويع الاقتصادات ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المبتكرة. وإذا ما تبين أن تكاليف النقل مقاسه هنا بالبعد عن موقع الإنتاج لا تؤثر على التنويع، فإن تسهيل التجارة يؤثر تأثيرا ملحوظا. ومن ثم، فإن أي انخفاض في الوقت المطلوب للتصدير يزيد من تنويع الصادرات من خلال زيادة كفاءة التجارة. وبناء على ذلك، يجب أن تقوم بلدان شمال أفريقيا بتعزيز تيسير التجارة، ولا سيما عن طريق تعزيز الأداء اللوجيستي المرتبط بالتجارة (كفاءة إدارات الجمارك، وفعالية إجراءات الرقابة وكفاءة الموانئ،.الخ).

وتؤدي العوامل المؤسسية كذلك دورا هاما في عملية التنويع. وتبين النتائج اتجاه السياسة الاقتصادية لبلدان شمال أفريقيا (تُقاس بمؤشر الإنتاج الصناعي)، والاستثمار العام نحو تعزيز تركيز التجارة، مما يشير إلى أن الاستثمارات موجهة بصورة رئيسية إلى الصناعات القائمة بالفعل التي لا تتسم بالقدر الكافي من الإبتكار. ومن ناحية أخرى، قد يساعد الاستثمار الخاص على تنويع الصادرات بقدر أكبر لأنه يشمل الأنشطة الأكثر حداثة والمتسمة بالتالي بدرجة أعلى من المخاطر. وتؤدي المساعدات المقدمة إلى بلدان شمال أفريقيا كذلك إلى تركيز الأنشطة باستثناء القروض االمقدمة من المؤسسات المالية. وفي هذا الشأن، يبدو أن القروض تشجع المنتجات الجديدةن مما يشع تنويع الصادرات.

ولهذه النتائج آثار كبيرة من حيث السياسات الاقتصادية إذ أنها تشير إلى أنه ينبغي إعادة توجيه السياسة الصناعية والاستثمار العام في بلدان شمال أفريقيا نحو الأنشطة الأكثر حداثة من اجل تشجيع تنويع التجارة. كما ينبغي استخدام المساعدات الدولية بشكل أفضل بغية تحقيق قدر أكبر من الاستفادة للأنشطة الأكثر تنويعاً. وأخيراً، ينبغي تعزيز الاستثمار الخاص، نظراً لمساهمته المباشرة في عملية التنويع.

و من بين المتغيرات التي تؤدي دورا هاما في مستوى التنويع، نستشهد بالهياكل الأساسية التي لها دور إيجابي. كما أن للتخلف الاقتصادي دور كبير أيضاً، مما يعني أن ظواهر التنويع هي عمليات بطيئة للغاية، وبالتالي فهي تعتمد بشكل كبير على القيم القديمة. فالسياسة التي تهدف إلى تحقق المزيد من التنويع هي بالتالي سياسية طويلة المدى. ويتسم أيضاً مستوى التنمية بالأهمية. وكلما ارتفع نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي، كلما ارتفع مستوى التنويع. وتجدر الإشارة إلى أن عينة البلدان لا تساعد على الحصول على علاقة معيارية في شكل U مقلوبة، مما يشير إلى أن مستويات الناتج المحلي الإجمالي لبلدان شمال أفريقيا لا تزال منخفضة ولا تساعد على الوصول إلى "الحد الأقصى" من مستوى التنويع وفقا للدراسات السابقة عن هذه المسألة منذ الدراسات التي أجراها "ايمبس" و "واكزيارج" (2003). وأخيراً، تظهر التقديرات أن بلدان شمال أفريقيا المنتجة للنفط تتأثر سلباً بصورة منطقية نظراً لأن توفر هذا المورد يخفض بشكل تلقائي مؤشر التنويع. ومن ناحية أخرى، لا تزال متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات شؤون الحكم (الفساد، نوعية المؤسسات، ألخ...) غير ذات أهمية بغض النظر عن المواصفات المطبقة. ان التأثير الصغير من سعر الصرف يمكن تفسيره بطريقتين .أما على النحو المذكور أعلاه، ونحن نعتبر أن تكاليف دخول منع التنويع في أعقاب انخفاض سعر الصرف في سياق المنافسة غير كافية .اويرتبط تفسير آخر لنوعية البيانات لأنه يتم احتساب أسعار الصرف مؤشر (مع وجود قاعدة مشتركة لجميع البلدان 100في نفس العام) . وبالتالي، هذا المتغير يلتقط التغيرات الزمنية لسعر الصرف ولكن ليس الاختلافات في المعدلات بين الدول هذا القيد هو شائع في جميع التحليلات لوحة / Panel.

وبالمثل، فإن طبيعة تافهة من مؤشرات الحكم يمكن أن يكون منضما إلى البيانات .في الواقع، ومجموعة من البلدان التي تعتبر بلدان معا متجانسة إلى حد ما من حيث الحكم .وبالتالي، لا يمكن للمقدر بالكاد التقاط الاختلافات في الحكم بين الدول، لأن هذه الاختلافات هي صغيرة جدا .لمعالجة هذه المشكلة، ينبغي لها أن تعمل على عينة أكبر بكثير من البلدان، بما في ذلك على وجه الخصوص في البلدان المتقدمة (مع مستويات مختلفة جدا من الحكم.)

لقد كانت النتائج التي تم التوصل إليها مسبقا موضوعا لاختبارات الحساسية التي تمت باستخدام مؤشرات تقدير بديلة (هوزمان وتايلور، GMM، والآثار الثابتة، ومؤشرات التقدير المصححة للتوزيع النمطي والترابط التلقائي)، والمتغيرات البديلة المفسرة (مؤشر هيرشمان –هيرفيندهال ومؤشر ثيل)، والمتغيرات المفسرة البديلة (استخدام وكلاء لرأس المال البشري، والسياسة الصناعية، وشؤون الحكم .. ألخ). وتبرز هذه الاختبارات صحة النتائج التي تم استخلاصها. وبصفة خاصة حيث لا يوجد فارق كبير بين تفسير مؤشر ثيل المجمع والمؤشر البيني.

كما تم إجراء اختبارات أخرى للتعرف على الخصائص المحتملة للدول المنتجة للنفط (أو بلدان شمال إفريقيا)، وذلك فيما يتعلق بدور الاستثمار والسياسات الصناعية. ومع ذلك، لم تشر النتائج إلى وجود اختلاف كبير فيما يتعلق بدور هذين المتغيرين بالنسبة لمجموعات هذه البلدان بعينها.

ويشير تحليل عوامل تحديد التطوير إلى أن المتغيرات المرتبطة بالانفتاح اقل أهمية مقارنة بتفسيرها للتنويع. وبوجه خاص، لا يبدو أن الاستثمار المباشر الأجنبي والانفتاح المالي لا يؤديان دورا فاعلا في تطوير صادرات بلدان شمال أفريقيا. أما فيما يتعلق بالانفتاح التجاري، فليس له دور ايجابي في التطوير إلا وفقا لمؤشر هيدالجو – هوزمان. وتوحي هذه النتائج بأن الانفتاح التجاري الذي يساعد في تنويع الصادرات عن طريق جذب المزيد من المصدرين وتوفير المزيد من الأصناف، فهو لا يؤدي بالضرورة إلى تطوير التجارة بقدر أكبر.

ومن ناحية أخرى، تؤدي المتغيرات الهيكلية، كالتعليم، ورأس المال، وتيسير التجارة، والمستوى الأولي للتنمية دورا هاما. كما تبرز أيضاً أهمية المتغيرات المؤسسية بوجه عام، نظراً للدور الإيجابي للقروض التي تقدمها المؤسسات المالية في تشجيع الأنشطة الإبتكارية، وتبرز أيضاً ولكن بدرجة أقل أهمية السياسات الصناعية والاستثمارات العامة، غير أن دور هذه السياسات والاستثمارات هو دور سلبي إلى حد ما لأنها تركز على منتجات أقل إبتكاراً. كما يتضح كذلك أن المساعدات الدولية تبدو أكثر توجهاً نحو القطاعات الأقل إبتكاراً.

ومثل التنويع تماماً و لنفس الأسباب لا يبدو أن عملية شؤون الحكم تؤثر على مستوى تطوير التجارة. وأخيراً ، تساعد نوعية الهياكل الأساسية على تشجيع تطوير عملية الإنتاج. كما أن ظواهر التخلف لا تزال قائمة بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أن تطوير الصادرات يمر بعملية بطيئة للغاية ويعتمد على اختياراتو تجارب الماضي.

الجدول 4: عوامل تحديد تطوير الصادرات

متغير تفسيري: مؤشر التعقيد الاقتصادي (هيدالغو وهاوسمان، 2009)

مجموعة المتغيرات	المتغيرات	HT(1)	HT (2)	HT (3)	GMM
الانفتاح الدولي	الانفتاح التجاري	0.0089	00091	0.0080	0.0034
	الانفتاح المالي	00009	00010	0.0004	0.0015
	Fdi	00021	00016	0.0020	0.0002
عوامل هيكلية	التعليم	0.0244***	0.0279***	0.0200***	0.0117***
	التنمية (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)	0.0001***	0.0001***	0.0001***	0.0001***
	المسافة	0.0001	0.0002	0.0002	0.0001
	تسهيل	-0.0047***	-0.0044***	-0.0045**	-0.0047*
عوامل مؤسسية	بول. اندوس (مؤشر المنتجات والشركة	-0.0010***	-0.0010***	-0.0011***	-0.0004**
	العامة للاستثمار (%)	0.0268*	0.0237	0.0075	0.0080
	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	0.0001***	0.0001***	0.0001**	0.0001***
	مساعدة	-0.0001***	-0.0001***	0.0001*	-0.0001*
	الفساد	0.0183	0.0247	0.0077	0.0063
أخري	البنية التحتية	0.0081**			
	استثمارات القطاع الخاص (%)		0.0079**		
	من ناحية تباطؤ النفط			-0.0112***	
	التخلف				0.05417***

متغير تفسيري: مؤشر التطوير (هاوسمان وآخرون 2007، 2009)

مجموعة المتغيرات	المتغيرات	HT(1)	HT (2)	HT (3)	GMM
الانفتاح الدولي	الانفتاح التجاري	0.03901***	00091	0.0080	0.2533***
	الانفتاح المالي	-0046	00010	0.0004	-0.0380
	Fdi	0.0002	00016	0.0020	0.0020
عوامل هيكلية	التعليم	0.1121***	0.0279***	0.0200***	0.0272
	التنمية (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)	0.4930**	0.0001***	0.0001***	0.2391 (*)
	المسافة	0.2470*	0.0002	0.0002	-0.0393*
	تسهيل	-0.1950***	-0.0044***	-0.0045**	-0.1335*
عوامل مؤسسية	(مؤشر المنتجات والشركة	-0.2786	-0.0010***	-0.0011***	0.0159
	العامة للاستثمار (%)	-0.1362	0.0237	0.0075	-0.0501
	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	0.0207***	0.0001***	0.0001**	0.0155**
	مساعدة	0.0279	-0.0001***	-0.0077	0.0112
	الفساد	-0.0570	0.0247		-0.0347
أخري	البنية التحتية	0.0923***			
	استثمارات القطاع الخاص (%)		-0.0283	-0.0347	
	من ناحية تباطؤ النفط				0.6465***
	تباطؤ				

ملاحظات : (*) ,* ,**, *, * * دلالة هامة عند عتبة 20% و 10% و5% و1% على التوالي. هوزمان وتايلور (مراقبة العوامل الداخلية) .

5- الآثار من حيث السياسات الاقتصادية

لقد أتاح تحليل عوامل تحديد تنويع وتطوير الصادرات في بلدان شمال أفريقياالى تحيد القيود التي تحد من قدرة هذه البلدان على تحقيق قيمة مضافة لصادراتها عن طريق تحويل نظم إنتاجها. وتشير هذه النتائج إلى أنه ينبغي الشروع في إجراء إصلاحات معينة ومحددة الأهداف من أجل تحرير طاقات الصناعات الأكثر إنتاجية، ومن ثم حفز الصادرات والنمو.

تعزيز رأس المال البشري

يتطلب تحول الهياكل الصناعية لاقتصادات المنطقة تنمية رأس المال البشري المرتبط بهذا التحول. وقد أوضحت النتائج أن رأس المال البشري رغم محدودياته فهو يؤثر تأثيرا ايجابيا على كل عمليات التنويع والتطوير والنمو في المنطقة. وفي الواقع يشكل النمو الضعيف لإنتاجية اليد العاملة، والإفتقار إلى اليد العاملة المؤهلة العقبات الرئيسية التي تواجه بلدان المنطقة. ولذلك فإن استحداث أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتصدير منتجات متطورة يتطلب تحسين السياسات في مجالات التدريب، والتعليم، والبحث. ومن ناحية أخرى، تعاني بلدان المنطقة ذات نظم التعليم المتطورة، مثل تونس، من مشاكل ملاءمة التدريب لاحتياجات السوق. ولذلك ينبغي وضع إستراتيجية طويلة المدى لضمان كفاءة الإمكانات من حيث توفر اليد العاملة المؤهلة والمنتجة بغية تلبية احتياجات الاستراتيجيات الصناعية الجديدة، واستيعاب النمو المتزايد للسكان النشطين اقتصادياً.

تطوير الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة

تؤدي الخدمات اللوجستية دورا فعالاً في زيادة الصادرات عن طريق خفض التكاليف وتقليل الوقت المطلوب لتسليم البضائع، فضلاً عن زيادة كفاءة عمليات التصدير بصورة عامة. وإذا أخذنا في الاعتبار مؤشر الأداء اللوجيستي الذي وضعه البنك الدولي، فعلى الرغم من أن قيمة هذا المؤشر في تونس ومصر والمغرب أعلى من متوسط القيمة في بلدان شمال أفريقيا، فهي قيمة أدنى بكثير من متوسط القيمة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة. أما البلدان الأخرى في المنطقة فهي أسوا حالا، حيث إنها تعاني بصفة خاصة من عدم كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، ونوعية الهياكل الأساسية. فتكاليف النقل لا تزال عالية رغم أن ستة من بلدان المنطقة السبعة هي بلدان ساحلية. فعلى سبيل المثال، غالباً ما توفر النقل البري شركات صغيرة مجزأة تقدم خدمات ذات كلفة ونوعية متدنية، بينما تفرض القيود على شركات النقل العابر الدولية. وتم تعزيز النقل البحري عن طريق الاستثمارات في الموانى ولوجيستيات الموانى، وعلى الرغم من ذلك، ما زالت تكاليف إعادة الشحن عالية والفترات الزمنية للعبور طويلة، فضلاً عن مشاكل مواءمة اللوائح. وفي هذا الشأن، ينبغي تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي اعتمدتها بعض بلدان شمال إفريقيا، مثل ما حدث في ميناء انفيضة في تونس، أو ميناء طنجة - المتوسطي في المغرب.

الجدول 5 – مؤشر أداء ةالخدمات اللوجيستي 2012 (البنك الدولي)

المؤشرات	الجزائر 125C	مصر 57C	ليبيا 137C	المغرب 50C	تونس 41C	موريتانيا 127C	السودان 148C	الشرق الأوسط
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية العام (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.41	2.98	2.28	3.03	3.17	2.4	2.1	2.80
إمكانية التتبع للشحنة (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.46	2.86	2.38	3.01	3.25	2.28	1.89	2.80
نوعية الخدمات اللوجستية (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.13	2.95	2.25	2.89	3.12	2.28	2.33	2.69
تسهيل ضبط الأسعار التنافسية (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.68	3	2.62	3.01	2.88	2.52	1.93	2.80
كفاءة عملية التخليص الجمركي (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.26	2.6	2.08	2.64	3.12	2.33	2.14	2.54
التردد الذي يصل شحنات المستلم في الوقت المخطط أو المتوقع (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.85	3.39	2.51	3.51	3.75	2.6	2.31	3.24
نوعية البنية التحتية المتصلة بتبادل (1 = الضعيف إلى 5 = عالية)	2.02	3.07	1.75	3.14	2.88	2.34	2.01	2.68

C : الترتيب العالمي

تعزيز الاستثمار المرتبط بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالاستثمار الخاص، نجد ان هذا النوع من الاستثمار يتيح قدراً أكبر من تنويع وتنمية الأنشطة المتطورة. ولهذا السبب، يجب أن تشجع بلدان شمال أفريقيا المبادرات الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الجديدة ذات القيمة المضافة العالية. كما يجب على الدولة أن تبذل جهدها من اجل الحد من عدم استقرار الاقتصاد الجزئي لتتيح للقطاع الخاص مساحة تمكنه من إدارة المخاطر التي ينطوي عليها ظهور أنشطة جديدة. وأخيراً، ينبغي استخدام وسيلة منح المزايا الضريبية وتقديم الإعانات لتشجيع ظهور أنشطة ابتكارية بغية منح القطاع الخاص حافزاً للاستثمار في الأنشطة ذات المخاطر العالية.

ومن المفارقات فإن النتائج توضح أيضا أن السياسات الصناعية والاستثمارات العامة في بلدان شمال إفريقيا ترتبط بتركيز الأنشطة غير المتطورة. ومن ثم فهي تدعم الأنشطة التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة. ومن ثم، فقد أخفقت هذه الأنشطة في مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة. ولذلك ينبغي أن تعيد الدولة توجيه سياستها الصناعية نحو الاستثمار في الأنشطة الأكثر إبتكاراً. ويمكن أن يتحقق

ذلك عن طريق تحول الهياكل الصناعية، واعتماد الاستراتيجيات الرامية إلى إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم القطاع الخاص وتوجيهه نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى. وفي هذا الصدد، يمكن أن تصبح الشراكات الإقليمية، وبصفة خاصة في إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية التي تتوفر لها الأدوات المالية الكافية، إحدى الوسائل التي تساعد على تنمية الأنشطة الإبتكارية.

وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، فتبين النتائج افتقاره إلى التأثير الكافي، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الصادرات. وهذا يؤكد فكرة أن هذه الاستثمارات تركز على التعاقدات من الباطن الموجهة إلى أوروبا، بينما لا تحفز بالقدر الكافي آثار العوامل الخارجية على بقية الجوانب الاقتصادية. ولذلك، ينبغي إعادة النظر في تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، وشروط قبول هذا الاستثمار من أجل تشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وبصفة خاصة الأنشطة التي تفضي إلى اكتساب القطاعات المحلية للقدرات التقنية، وتساعد على نقل التكنولوجي. فعلى سبيل المثال، يستفيد المستثمرون الأجانب في تركيا من نفس المزايا التي يستفيد منها المستثمر الوطني. وتم تحديد قائمة بالقطاعات الاستراتيجية التي يكون للمستثمر فيها حق الاستفادة من الحوافز والإئتمانات بشروط تفضيليةحتى وإن كانت مواقع هذه الاستثمارات مناطق ليست ذات أولوية. وتُمنح أيضاً الائتمانات والإعفاءات الجمركية لدعم شراء المواد، واستيراد المنتجات الوسيطة بغية دعم أنشطة التصدير.

الانفتاح المالي وآليات تمويل الصادرات

يعد التمويل التجاري ودعم المصدرين إحدى المشاكل الرئيسية التي تؤثر على تيسير عمليات التجارة الدولية (انظر دراسة البنك الدولي عن موشر أداء الخدمات اللوجستية، 2012). وتبرز أهمية هذه المشكلة، وبصفة خاصة في بلدان شمال أفريقيا نظرا لهشاشة النظم المالية على المستويين الهيكلي والمؤسسي.

وتحتل المغرب المرتبة الأولى تليها كل من تونس ومصر من حيث التنمية المالية (الائتمان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). غير أن الديون غير المنتجة وقصور الرقابة المصرفية هي المشاكل الرئيسية التي تؤدي إلى تقنين الموارد، وخاصة الموارد الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وما زال سوق الاستثمار في هذه البلدان محدودا ومعتمداً على رأسمال في سوق الأوراق المالية أقل من أن يدعم الاستثمار. وتمثل مشكلة قابلية العملة المحلية للتحويل عقبة أخرى تؤدي إلى إبطاء التجارة في المنتجات فيما بين بلدان المنطقة. ففي الجزائر لم يساعد دمج بعض المصارف الحكومية على إزالة قيود التمويل إزاء عمليات التجارة الدولية (تدير الدولة العمليات الكبيرة). كما أن النظام المصرفي في كل من موريتانيا والسودان محدود للغاية ويساهم بقدر ضئيل في تمويل النشاط الاقتصادي.

ومن اجل زيادة تنويع صادرات المنتجات بين بلدان شمال أفريقيا، فمن المهم تعزيز آليات السداد الإقليمية بغية تسهيل عمليات التصدير والاستيراد. والهدف من ذلك هو الحد من التجزؤ القائم بين مختلف النظم المصرفية ة في هذه البلدان، ووضع نظام معلومات أقاليمي يساعد المصارف على إدارة مخاطر العمليات خارج الحدود. وفي هذا السياق، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامج عمل لوضع نظام إقليمي للمدفوعات يساعد على تحقيق كفاءة التحويلات، واستكمال الإحصاءات الإقليمية الخاصة بالمدفوعات، وحشد الموارد الإقليمية وما إلى ذلك (الفصل 8، حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا 4، 2010). ومع ذلك، ينبغي أن تدعم الدول الأعضاء وضع نظام مصرفي مغاربي للاستثمار، والاستفادة من آليات الدفع الإقليمية القائمة بالفعل في المناطق دون الإقليمية الأفريقية المجاورة في وسط أفريقيا، أو في غرب أفريقيا. ومن أجل تيسير عمليات التجارة الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، فمن المهم تعجيل الإلغاء التدريجي للضوابط على حساب رأس المال، وتطبيق نظم أسعار صرف أكثر مرونة، وتحسين قابلية العملات للتحويل في بلدان شمال أفريقيا. وفي نفس السياق، يؤكد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التكامل الإقتصادي وشؤون الحكم على الصعيد الإقليمي على ضرورة وضع جدول زمني لدعم تنفيذ التكامل المالي، وإنشاء

جهاز لتشجيع المصارف المغاربية على إصدار وسائل دفع إقليمية، وتعزيز الإصلاحات الضرورية التي تساعد على ربط المناطق المالية المغاربية بعضها ببعض.

إستراتيجية التكامل الإقليمي

نظراً لأهمية دور الانفتاح التجاري، يبدو أنه من شأن عملية التكامل الإقليمي المقترن بسياسات تجارية ملائمة المساعدة، بالاستفادة من المزايا النسبية وأوجه التكامل، في تعزيز التنويع والنمو بقدر أكبر في بلدان شمال إفريقيا.

ويبين الجدول التالي قائمة من أعلى 10 أصناف من المنتجات المصدرة إلى بلدان شمال إفريقيا والمصنفة وفقا لمستوى تطويرها (مقاسة بمؤشر برودي)، ومستوى أوجه التكامل بينها وبين الواردات من مختلف شركاء بلدان شمال إفريقيا (مقاسة بمؤشر تكامل القطاعات). وتشير نتائج العينة إلى أن التبادلات التجارية بين بلدان شمال إفريقيا لا تراعي معايير التطوير والتكامل والمزايا النسبية.

فبالنسبة للجزائر على سبيل المثال، تشمل قائمة المنتجات المصدرة إلى بلدان شمال إفريقيا منتجاً **واحداً** من المنتجات العشرة الأوائل في قائمة المنتجات المطورة التي تصدرها الجزائر (انظر القائمة الكاملة في المرفق 1)، ومنتجاً **واحداً** من المنتجات العشرة الأوائل في قائمة المنتجات الأكثر تكاملاً التي تصدرها الجزائر (المرفق 1). **ولا تصدر** المغرب منتجات تتسم بالتكامل إلى المنطقة. أما تونس ومصر، فلا تصدر إلى بلدان شمال أفريقيا أي منتج من المنتجات التي تندرج في قائمة المنتجات الأكثر تطويراً التي يمكن أن يصدرها كل واحد من هذين البلدين، حيث اقتصرت تجارتهما مع بقية بلدان شمال أفريقيا على منتج واحد له درجة عالية من التكامل.

ومن ثم، يستلزم الأمر إعادة توجيه سياسة التكامل الإقليمي بين بلدان شمال أفريقيا تجاه تبادل المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والتي من شانها أن ترفع من مستوى إنتاجية نظام الإنتاج لاقتصاداتها. ويمكن تحديد قائمة بالمنتجات التي من شانها تلبية هذا المعيار باستخدام المؤشر المركب محسوبا على أساس مؤشرات التطوير الموحدة (مؤشر الإنتاجية) ومؤشر الميزة المقارنة (RCA)، وأخيراً مؤشر أوجه التكامل (COMPL) مع مراعاة أن تكون التجارة في المنتجات على أساس التكامل التجاري داخل المنطقة.

الجدول 6 : قائمة بأعلى 10 منتجات مصدرة إلى منطقة شمال إفريقيا (2010)

	Secteurs exportés pour Nord Afrique				Secteurs exportés pour Nord Afrique				
Pays	productdescription tr	RCA	PRODY	COMPL	**Pays**	productdescription tr	RCA	PRODY	COMPL
Algérie	Gas natural/manufactured				Egypte	Metal manufactures nes			
Algérie	Sugar/sugar prep/honey				Egypte	Electrical equipment			
Algérie	Iron and steel				Egypte	Cereals/cereal preparatn			
Algérie	Non-ferrous metals				Egypte	Non-metal mineral manuf.			
Algérie	Inorganic chemicals				Egypte	Sugar/sugar prep/honey			
Algérie	Non-metal mineral manuf.				Egypte	Non-ferrous metals			
Algérie	Organic chemicals				Egypte	Vegetables and fruit			
Algérie	Electric current				Egypte	Paper/paperboard/article			
Algérie	Perfume/cosmetic/cleansr				Egypte	Iron and steel			
Algérie	Misc manufactures nes				Egypte	Dairy products & eggs			
Maroc	Electrical equipment				Libye	Gas natural/manufactured			
Maroc	Road vehicles				Libye	Iron and steel			
Maroc	Perfume/cosmetic/cleansr				Libye	Petroleum and products			
Maroc	Iron and steel				Libye	Organic chemicals			
Maroc	Pulp and waste paper				Libye	Plastics in primary form			
Maroc	Coffee/tea/cocoa/spices				Libye	Inorganic chemicals			
Maroc	Vegetables and fruit				Libye	Dairy products & eggs			
Maroc	Fish/shellfish/etc.				Libye	Cereals/cereal preparatn			
Maroc	Crude fertilizer/mineral				Libye	Travel goods/handbag/etc			
Maroc	Inorganic chemicals				Libye	Textile fibres			
Mauritanie	Fish/shellfish/etc.				Tunisie	Metal manufactures nes			
Mauritanie	Animal feed ex unml cer.				Tunisie	Paper/paperboard/article			
Mauritanie	Animal oil/fat				Tunisie	Non-metal mineral manuf.			
Mauritanie	Hide/skin/fur, raw				Tunisie	Electrical equipment			
Mauritanie	Metal ores/metal scrap				Tunisie	Vegetables and fruit			
Mauritanie	Crude fertilizer/mineral				Tunisie	Fixed veg oils/fats			
Mauritanie	Fish/shellfish/etc.				Tunisie	Inorganic chemicals			
Mauritanie	Fish/shellfish/etc.				Tunisie	Industry special machine			
Mauritanie	Fish/shellfish/etc.				Tunisie	Iron and steel			
Mauritanie	Fish/shellfish/etc.				Tunisie	Road vehicles			

يمكن أن تتغير معاملات الترجيح وفقاً للسياسة التي تفضلها بلدان شمال أفريقيا كما يساعد في كل مرة على تحديد قائمة بالمنتجات الإستراتيجية. فعلى سبيل المثال، يمكن التعبير عن الإستراتيجية التي تمنح نفس الأهمية للميزة المقارنة والتطوير، والتكامل على النحو التالي:

الموشر = (0.35*مؤشر القيمة المضافة المعلنة الموحدة) + (0.35* مؤشر الإنتاجية الموحد) + (0.3 (1- مؤشر التكامل_الموحد)).

ووفقاً لهذا الشكل لمعامل الترجيح المختار ، ترد في الجدول أدناه النتائج المتعلقة بمخطط التخصص لكل بلد من هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، تكون إستراتيجية التكامل الإقليمي ملاءمة وأمثل بقدر أكبر بالنسبة للجزائر من السياسة الحالية إذا اتجه البلد نحو تصدير منتجات من قبيل المنتجات المشتقة من الكيمياء العضوية، والمستحضرات الصيدلية، ومعدات توليد الكهرباء...الخ. ورغم ضعف الميزة المقارنة لهذه المنتجات، ينبغي أن تبذل الجزائر الجهد لزيادة قدرتها على المنافسة والتحول نحو المنتجات الأكثر تطويراً.

الجدول 7 : إستراتيجية التخصص حسب المنتج لبلدان شمال أفريقيا

Pays	productdescription	COMPL	RCA	PRODY	Pays	productdescription	COMPL	RCA	PRODY
Algérie	Organic chemicals	.0050354	.0459	23606.63	Maroc	Animal oil/fat	.00122	7.3389	21603.63
Algérie	Photographic equ/clocks	.0013961	.0022	21922.41	Maroc	Organic chemicals	.00485	.0156	23606.63
Algérie	Pulp and waste paper	.0013137	.0285	21076.64	Maroc	Pulp and waste paper	.00192	2.2058	21076.64
Algérie	Pharmaceutical products	.0091923	.0008	21589.06	Maroc	Photographic equ/clocks	.00123	.0188	21922.41
Algérie	Metalworking machinery	.0025298	.0002	20725.8	Maroc	Metalworking machinery	.00228	.0248	20725.8
Algérie	Plastics in primary form	.0116329	.0007	21166.06	Maroc	Pharmaceutical products	.00973	.1303	21589.06
Algérie	Power generating equipmt	.0073672	.0016	20259.45	Maroc	Plastics non-primry form	.00321	.198	19928.3
Algérie	Scientific/etc instrumnt	.0060854	.002	20147.4	Maroc	Office/dat proc machines	.00537	.0552	20190.97
Algérie	Office/dat proc machines	.0067391	0	20190.97	Maroc	Scientific/etc instrumnt	.00534	.0895	20147.4
Algérie	Plastics non-primry form	.0038825	.0019	19928.3	Maroc	Plastics in primary form	.01123	.046	21166.06
Egypte	Animal oil/fat	.000237	1.5543	21603.63	Mauritanie	Animal oil/fat	.00059	3.861	21603.63
Egypte	Organic chemicals	.0013239	.1874	23606.63	Mauritanie	Metal manufactures nes	.01651	.0004	16039.62
Egypte	Dairy products & eggs	.0036684	4.0872	17968.29	Mauritanie	Hide/skin/fur, raw	.00010	.8986	13131.92
Egypte	Plastics in primary form	.0018397	.9722	21166.06	Mauritanie	Non-ferrous metals	.00796	.0024	13968.16
Egypte	Photographic equ/clocks	.0012873	.0104	21922.41	Mauritanie	Animal feed ex unml cer.	.00944	6.964	10408.84
Egypte	Paper/paperboard/article	.0006741	1.3703	19294.63	Mauritanie	Meat & preparations	.00479	.0034	12264.99
Egypte	Manufactured fertilizers	.0202667	12.4834	10279.42	Mauritanie	Fish/shellfish/etc.	.17542	52.554	7588.691
Egypte	Plastics non-primry form	.0010029	.8383	19928.3	Mauritanie	Petroleum and products	.05562	.0001	13007.37
Egypte	Pulp and waste paper	.0006915	.0058	21076.64	Mauritanie	Vegetables and fruit	.00501	0	7710.47
Egypte	Chem material/prods nes	.0039247	1.6606	19646.75	Mauritanie	Crude anim/veg mater nes	.00117	.0214	6680.237
Libye	Gas natural/manufactured	.0534899	8.0811	12263.89	Tunisie	Manufactured fertilizers	.02315	14.121	10279.42
Libye	Organic chemicals	.0005366	.5369	23606.63	Tunisie	Organic chemicals	.00491	.0235	23606.63
Libye	Plastics in primary form	.0108448	.1493	21166.06	Tunisie	Photographic equ/clocks	.00041	.2322	21922.41
Libye	Chem material/prods nes	.0058658	.0046	19646.75	Tunisie	Animal oil/fat	4.85e-	.0002	21603.63
Libye	Rubber manufactures nes	.0049834	.0001	19120.73	Tunisie	Pulp and waste paper	.00080	.1115	21076.64
Libye	Travel goods/handbag/etc	.00029	.0006	16314.96	Tunisie	Plastics non-primry form	.00077	.8081	19928.3
Libye	Petroleum and products	.3646623	7.7129	13007.37	Tunisie	Power generating equipmt	.00294	.8661	20259.45
Libye	Misc manufactures nes	.0094088	.0001	14664.46	Tunisie	Scientific/etc instrumnt	.00052	.5644	20147.4
Libye	Miscellaneous manuf arts	.0043373	0	13362.13	Tunisie	Paper/paperboard/article	.00151	1.1551	19294.63
Libye	Hide/skin/fur, raw	.0003017	.0002	13131.92	Tunisie	Metalworking machinery	.00238	.0477	20725.8

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يستند التكامل الإقليمي على إنشاء وتنسيق سلاسل القيمة الإقليمية في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية .على سبيل المثال، والتحلل من نشاط في صناعة الطيران إلى قسمين التكميلية الأنشطة الفرعية بين تونس والمغرب التي تشجع على تبادل المعرفة واليد العاملة المؤهلة، والقدرة على المساومة وجها لوجه من الشركة الأم والتشجع على التعاون في الأنشطة الأخرى ذات الصلة.

وبطبيعة الحال، ينبغي إنجاز هذه الإستراتيجية للتكامل الإقليمي بطريقة مكملة للافتتاح المتعدد الأطراف الذي يساعد على الحد خصوصا من الحواجز غير التعريفية التي لا تزال ذات مستوى عال خاصة في بلدان شمال أفريقيا. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية أيضا إلى تعزيز نوعية المؤسسات، لاسيما عن طريق تحسن تدريجي لشؤون الحكم ومحاربة الفساد.

المرفق 1: قوائم المنتجات المصدرة

الجدول ألف-1: أعلى 10 منتجات مصدرة وفقا لمؤشر الميزة المقارنة المعلنة، ومؤشر الإنتاجية ومؤشر التكامل (2010)

	secteurs avec RCA le plus élevé	Secteurs les plus sophistiqués	Secteurs les plus complémentaires
Pays	Catégorie de produit	Catégorie de produit	Catégorie de produit
Algérie	Gas natural/manufactured	Organic chemicals	Animal/veg oils procesd
Algérie	Mineral fuel/lubricants	Photographic equ/clocks	Beverages
Algérie	Petroleum and products	Industrial equipment nes	Travel goods/handbag/etc
Algérie	Sugar/sugar prep/honey	Pharmaceutical products	Dairy products & eggs
Algérie	Inorganic chemicals	Plastics in primary form	Hide/skin/fur, raw
Algérie	Crude fertilizer/mineral	Pulp and waste paper	Misc food products
Algérie	Leather manufactures	Metalworking machinery	Building fixtures etc
Algérie	Beverages	Power generating equipmt	Crude/synthet/rec rubber
Algérie	Hide/skin/fur, raw	Office/dat proc machines	Leather manufactures
Algérie	Food & live animals	Scientific/etc instrumnt	Photographic equ/clocks
Egypte	Manufactured fertilizers	Organic chemicals	Hide/skin/fur, raw
Egypte	Crude fertilizer/mineral	Photographic equ/clocks	Beverages
Egypte	Vegetables and fruit	Industrial equipment nes	Animal oil/fat
Egypte	Sugar/sugar prep/honey	Animal oil/fat	Animal/veg oils procesd
Egypte	Crude anim/veg mater nes	Pharmaceutical products	Travel goods/handbag/etc
Egypte	Gas natural/manufactured	Plastics in primary form	Electric current
Egypte	Textile fibres	Pulp and waste paper	Coffee/tea/cocoa/spices
Egypte	Dairy products & eggs	UN Special Code	Paper/paperboard/article
Egypte	Gold non-monetary ex ore	Metalworking machinery	Pulp and waste paper
Egypte	Inorganic chemicals	Power generating equipmt	Building fixtures etc
Libye	Gas natural/manufactured	Organic chemicals	Hide/skin/fur, raw
Libye	Petroleum and products	Plastics in primary form	Travel goods/handbag/etc
Libye	Mineral fuel/lubricants	Chem material/prods nes	Organic chemicals
Libye	Organic chemicals	Rubber manufactures nes	Dairy products & eggs
Libye	Iron and steel	Chemicals/products n.e.s	Textile fibres
Libye	Plastics in primary form	Dairy products & eggs	Inorganic chemicals
Libye	Chemicals/products n.e.s	Travel goods/handbag/etc	Crude fertilizer/mineral
Libye	Inorganic chemicals	Misc manufactures nes	Vegetables and fruit
Libye	Manufactured goods	Manufactured goods	Animal feed ex unml cer.
Libye	Textile fibres	Miscellaneous manuf arts	Rubber manufactures nes

	secteurs avec RCA le plus élevé	Secteurs les plus sophistiqués	Secteurs les plus complémentaires
Pays	Catégorie de produit	Catégorie de produit	Catégorie de produit
Maroc	Inorganic chemical	Industrial equipment nes	Animal/veg oils procesd
Maroc	Fish/shellfish/etc	Animal oil/fat	Beverages
Maroc	Animal oil/fa	Pharmaceutical products	Misc food products
Maroc	Apparel/clothing/acces	Plastics in primary form	Leather manufactures
Maroc	Vegetables and frui	Pulp and waste paper	Travel goods/handbag/etc
Maroc	Crude anim/veg mater ne	UN Special Code	Building fixtures etc
Maroc	Food & live animal	Metalworking machinery	Hide/skin/fur, raw
Maroc	Footwea	Power generating equipmt	Dairy products & eggs
Mauritanie	Fish/shellfish/etc	Animal oil/fat	Hide/skin/fur, raw
Mauritanie	Gold non-monetary ex or	UN Special Code	Animal oil/fat
Mauritanie	Metal ores/metal scra	Metal manufactures nes	Crude anim/veg mater nes
Mauritanie	Commodities ne	Non-ferrous metals	Crude fertilizer/mineral
Mauritanie	Animal feed ex unml cer	Manufactured goods	Vegetables and fruit
Mauritanie	Food & live animal	Hide/skin/fur, raw	Meat & preparations
Mauritanie	Crude mater.ex food/fue	Petroleum and products	Non-ferrous metals
Mauritanie	Animal oil/fa	Mineral fuel/lubricants	Animal feed ex unml cer.
Mauritanie	UN Special Cod	Commodities nes	Metal manufactures nes
Mauritanie	Hide/skin/fur, ra	Meat & preparations	Petroleum and products
Tunisie	Manufactured fertilizer	Organic chemicals	Animal oil/fat
Tunisie	Apparel/clothing/acces	Photographic equ/clocks	Crude anim/veg mater nes
Tunisie	Inorganic chemical	Industrial equipment nes	Animal/veg oils procesd
Tunisie	Fixed veg oils/fat	Animal oil/fat	Building fixtures etc
Tunisie	Footwea	Pharmaceutical products	Scientific/etc instrumnt
Tunisie	Animal/veg oil/fat/wa	Plastics in primary form	Hide/skin/fur, raw
Tunisie	Crude fertilizer/minera	Pulp and waste paper	Gold non-monetary ex ore
Tunisie	Miscellaneous manuf art	UN Special Code	Photographic equ/clocks
Tunisie	Electrical equipmen	Metalworking machinery	Misc manufactures nes
Tunisie	Vegetables and frui	Power generating equipmt	Non-metal mineral manuf.

قائمة حسب البلدان لأعلى 5 منتجات مصدرة إلى شمال أفريقيا- 1995 -2011

Pays	description du produit	Cumul des exportations	RCA	description du produit	Cumul des exportations	RCA
Liste des cinq premiers produits exportés au Nord Afrique en 1995				Liste des cinq premiers produits exportés au Nord Afrique en 2011		
Algérie	Gaz naturel, même liquéfié	87343.01	64.2684	Propane et butane liquéfiés	1271181	40.4485
Algérie	Propane et butane liquéfiés	50094.52	52.2668	Gaz naturel, même liquéfié	300107.4	23.976
Algérie	Huiles brutes de pétrole ou minéraux bitumineux	19583.42	17.1479	Sucres, mélasses et miel	93444.06	1.7147
Algérie	Produits laminés plats, en fer ou aciers non alliés	13830.75	.4569	Produits laminés plats, en fer ou aciers non alliés	14386.17	.074
Algérie	Énergie électrique	12419.1	.9081	Zinc	14110.93	1.3696
Maroc	Engrais (autres que ceux du groupe 272)	32092.38	25.9058	Équipement pour distribution d'électricité, n.d.a.	50048.02	14.8524
Maroc	Pâtes à papier et déchets de papier	30848.57	2.5336	Véhicules automobiles pour transport de personnes	41847.79	.0964
Maroc	areils de chauffage et de réfrigération, n.d.a.	23138.8	.53	Savons, produits d'entretien et détersifs	26458.59	.8756
Maroc	Chaussures	20290.21	1.7484	Pâtes à papier et déchets de papier	24677.08	2.2058
Maroc	Huiles de pétrole ou minéraux bitumineux > 70%	14240.11	1.386	Café et succédanés du café	24509.41	.7905
Mauritanie	Poissons frais, vivants ou morts, réfrigérés ou congel	1281.161	..	Poissons frais, vivants ou morts, réfrigérés ou congel	3110.247	55.0025
Mauritanie	Huiles de pétrole ou minéraux bitumineux > 70%	1045.921	..	Nourriture pour animaux (sauf céréales non moulues	1129.993	6.964
Mauritanie	Minerais de fer et leurs concentrés	920.499	..	Huiles et graisses d'origine animale	388.794	3.861
Mauritanie	Cuirs et peaux (sauf pelleteries), bruts	129.977	..	Crustacés, mollusques et invertébrés aquatiques	294.256	96.2125
Mauritanie	Véhicules automobiles pour transport de personnes	18.252	..	Cuirs et peaux (sauf pelleteries), bruts	142.221	1.439
Soudan	Graines et fruits oléagineux (sauf farines)	8583.962	44.946	Graines et fruits oléagineux (sauf farines)	40582.52	..
Soudan	Cuirs et peaux préparés	2416.308	18.7714	Coton	27445.53	..
Soudan	Animaux vivants autres que ceux aquatiques	1886.631	38.5381	Cuivre	16963.55	..
Soudan	Graines et fruits oléagineux (dont farines, n.d.a.)	1536.06	66.9673	Animaux vivants autres que ceux aquatiques	11955.3	..
Soudan	Légumes, frais, réfrigérés, conservés, séchés	663.254	.0099	Légumes, frais, réfrigérés, conservés, séchés	3984.34	..
Tunisie	Chaux, matériaux de construction fabriqués (sauf arg	43690.55	6.3091	Papiers et cartons découpés	112494.1	3.016
Tunisie	Sels et persels métalliques des acides inorganiques	34342.18	8.1719	Graisses et huiles végétales douces	87452.52	13.0324
Tunisie	Pneumatiques en caoutchouc	17625.44	1.1291	Chaux, matériaux de construction fabriqués (sauf arg	85541.16	4.1621
Tunisie	Semoules	15559.91	5.2924	Sels et persels métalliques des acides inorganiques	79652.84	14.8701
Tunisie	Animaux vivants autres que ceux aquatiques	12689.03	1.3259	Fruits (sauf oléagineux), frais ou secs	78358.7	3.1592
Égypte	Aluminium	20215.33	..	Riz	183267.3	..
Égypte	Riz	13392.2	..	Équipement pour distribution d'électricité, n.d.a.	156326.2	..
Égypte	Barres, profilés en fer ou acier (dont palplanches)	11485.76	..	Sucres, mélasses et miel	127714.3	..
Égypte	Cokes et semi-cokes de houille, lignite ou tourbe	10516.99	..	Articles manufacturés en métaux communs, n.d.a.	118523	..
Égypte	Fils textiles	6515.939	..	Cuivre	103266.7	..
Libye	Barres, profilés en fer ou acier (dont palplanches)	154627.7	..	Huiles brutes de pétrole ou minéraux bitumineux	367695.6	..
Libye	Huiles de pétrole ou minéraux bitumineux > 70%	90718.65	..	Gaz de pétrole et autres hydrocarbures gazeux, n.d.a	109223.5	..
Libye	Huiles brutes de pétrole ou minéraux bitumineux	84799.93	..	Propane et butane liquéfiés	103918.8	..
Libye	Produits laminés plats, en fer ou aciers non alliés	36389.25	..	Huiles de pétrole ou minéraux bitumineux > 70%	85870.27	..
Libye	Fils de fer ou d'acier	24418.21	..	Hydrocarbures, n.d.a. et dérivés halogènes, nitrosés	76813.8	..

المرفق 2 : الدليل التقني

مؤطر 1 : حساب التنويع بمؤشر ثيل

في بلد معين وفي سنة معينة كان تنويع الصادرات وفقا لمؤشر ثيل على النحو التالي:

$$T = \frac{1}{n}\sum_{k=1}^{n}\frac{x_k}{\mu}\ln\left(\frac{x_k}{\mu}\right) \qquad \text{où} \qquad \mu = \frac{\sum_{k=1}^{n} x_k}{n}$$

حيث n هي العدد الإجمالي للمنتجات التي يتم تصديرها

تحليل مؤشر ثيل: التنويع – التنويع البيني والتنويع الخارجي

إذا كانت n هي العدد الإجمالي للمنتجات المصدرة (256 منتجاً مسجلاً في قاعدة بيانات الأونكتاد في التصنيف الموحد للتجارة الدولية، يتم إجراء التنقيح الثالث على المستوى الأكثر تفصيلاً (المكون من 3 أرقام). فإذا تمت قسمة عدد المنتجات المصدرة من قطاعات التصدير النشطة وقطاعات التصدير غير النشطة، يكون nj هو عدد المنتجات المصدرة في مجموعة j = 0.1 ، وتكون μ هي متوسط قيمة الصادرات بالدولار، وتكون μj هي القيمة المتوسطة لصادرات المجموعة j ، و xk هي قيمة صادرات المنتج K في المجموعة j . ويتم تحديد التنويع بين المجموعة والدول الأخرى في المجتمع الدولي كما يلي:

$$T^B = \sum_{j=0}^{1}\frac{n_j}{n}\frac{\mu_j}{\mu}\ln\left(\frac{\mu_j}{\mu}\right)$$

كما يتم تحديد التنويع فيما بين بلدان المجموعة (ما بين دولة وأخرى) البيدولية على النحو التالي:

$$T^W = \sum_{j=0}^{1}\frac{n_j}{n}\frac{\mu_j}{\mu}T^j)$$

$$T^W = \sum_{j=0}^{1}\frac{n_j}{n}\frac{\mu_j}{\mu}\left[\frac{1}{n_j}\sum_{k\in j}^{n}\frac{x_k}{\mu_j}\ln\left(\frac{x_k}{\mu_j}\right)\right]$$

TJ هي قيمة مؤشر ثيل للمجموعات الفرعية حيث أن j = 0.1 . ومن السهل التحقق من أن التغيرية فيما بين بلدان المجموعة Tw زائداً التغيرية بين المجموعة والبلدان الأخرى في المجتمع الدولي TB تتساوى مع التغيرية الكلية المقاسة بمؤشر الكلية "لثيل"

$$T = TB + TW$$

مؤطر 2: حساب مؤشر التطوير

يعرف مؤشر تطوير الصادرات لبلد معين J بأنه المقياس الذي يستخدم تدفقات التجارة العالمية ومستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة لاستنتاج مستوى متوسط الإنتاج المرتبط بهيكل الصادرات في البلد. ويقوم حساب مؤشر تطوير الصادرات على حساب معدل تطوير كل منتج (مؤشر الإنتاجية) والذي يعرف بأنه الميزة المقارنة المعلنة (RCA) – المرجحة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال في كل بلد يصدر نفس السلعة. ومن ثم، فإن:

$$PRODY_{it} = \sum_{c}\frac{\left(xvali_{i,c,t}/X_c\right)}{\sum_{j}\left(xvali_{i,c,t}/X_c\right)}Y_c = \sum_{c}\frac{RCA_{i,c,t}}{\sum_{c}RCA_{i,c,t}}Y_c$$

حيث أن xvali,c,t, هي قيمة صادرات السلعة i التي حققها البلد c في العام t ، وحيث أن Xc هي الصادرات الكلية للبلد c، و Y c هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد c. وكما تبين الصيغة أعلاه، يمكن إجراء حساب مؤشر الإنتاجية على أساس مؤشر "بالاسا" للميزة المقارنة المعلنة (RCA) الموحدة بالنسبة للبلدان التي تصدر نفس المنتج.

وبناء على ذلك يُستخدم مؤشر الإنتاجية كمقياس مرجح لحساب تطوير هيكل الصادرات على صعيد البلد المصدر (مؤشر تطوير الصادرات، حيث أن الترجيح هو نصيب القطاع i من القيمة الكلية لصادرات البلد c.

$$EXPY_{c,t} = \sum_{i}\left(\frac{xvali_{i,c,t}}{X_{c,t}}\right)PRODY_{it}$$

وتشير هذه القيمة إلى المتوسط المرجح لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان المصدرة لنفس المنتجات التي يصدرها البلد c. وبمعنى آخر، تقيس هذه القيمة مستوى الإنتاجية المرتبط بسلة المنتجات المصدرة، أو بنموذج التخصص للبلد.

المرفق 3: المؤشرات والمصادر

المؤشرات	المصادر
التنويع:	
مؤشر تنويع الصادرات	العمليات الحسابية قبل المؤلفين من فينجر وكرينين (1979) (معطيات أونكتاد)
إيرشمان-هيرفيندهال	حساب المؤلفين، معطيات أونكتاد
ثيل: المجموع، داخل وخارج	حساب المؤلفين، معطيات أونكتاد
التطوير:	
فهرس التعقيد الاقتصادي (هيدالغو وهاوسمان (2009))	نظرة التعقيد الاقتصادي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (/http://atlas.media.mit.edu/about/team)
مؤشر التطوير: هاوسمان et al. (2007)	حساب المؤلفين من معطيات الأونكتاد
الانفتاح الدولي:	
بيئة تطوير متكاملة: دخلت في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	WDI
الانفتاح التجاري: تصدير + استيراد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	WDI
الانفتاح المالي: الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	WDI
رأس المال البشري وغير ذلك من العوامل الهيكلية:	
نسبة السكان الحاصلين على تعليم ابتدائي	معهد اليونسكو للإحصاء و WDI
نسبة السكان مع التعليم الثانوي أنشطة	معهد اليونسكو للإحصاء و WDI
البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	WDI
مسافة المرجحة	الجغرافي CEPII
تيسير التجارة: عدد الأيام اللازمة للتصدير	القيام بأعمال البنك الدولي
العوامل المؤسسية:	
السياسة الصناعية: الإنتاج الصناعي، 2000 US$ المستمر، 100 = 1995	WDI
السياسة الصناعية: الإنتاج الصناعي، 2000 US$ المستمر (للفرد)	WDI
الاستثمار العام في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	Heston et al.2006
جزء من الدولة في الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	WDI
الاستثمار الخاص: القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	WDI
المعونة والمساعدة للتنمية (US$ المستمر، 2010)	البنك الأوروبي للاستثمار
قروض من بنك الاستثمار الأوروبي	
الحوكمة:	
الفساد	WGI World Bank
التصويت	WGI World Bank
غياب العنف/سياسة الاستقرار	WGI World Bank
كفاءة الدولة	WGI World Bank
صفات اللائحة	WGI World Bank
قواعد القانون	WGI World Bank

عوامل الاقتصاد الكلي:	
معدلات التبادل التجاري	WDI
سعر الصرف الفعلي الحقيقي، 1995 = 100	2012،WDI et Darvas
صادرات النفط (في المائة من صادرات السلع)	WDI
الأخرى:	
الصادرات الرئيسية: التصنيف 0 + 1 + 2 في المائة من إجمالي الصادرات	UNCTAD 2012
تصدير حصة نفط في إجمالي الصادرات من السلع	WDI
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (ثابت US$، 2000)	WDI
البنية التحتية:	
الطرق المعبدة (% من المجموع)	WDI
مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة	WDI
عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة	WDI

المراجع

Aditya, A. and A. Rajat (2012) "Does what countries export matter?", *Journal of Economic Development*, 37(3): 47-74.

Agosin, M., R. Alvarez et C. Bravo-Ortega (2012) "Determinants of Export Diversification around the World: 1962-2000", *The World Economy*, 35(3): 295-315.

Amable, B. (2000). "International Specialisation and Growth," *Structural Change and Economic Dynamics*, 11: 413-431.

Arellano, M. and S. Bond (1998) "Dynamic Panel Data Estimation Using DPD98 for Gauss: A Guide for Users" CEMFI, Madrid.

Baltagi, B. (2005) *Econometric Analysis of Panel Data*, New York: Wiley, 3rd edition

Ben Hammouda, H., N. Oulmane et M. Sadni-Jallab (2009) « D'une diversification spontanée à une diversification organisée : quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? », *Revue Economique*, 60(1) : 133-156.

Barro, R. (1991) "Economic Growth in a Cross-Section of Countries", *Quarterly Journal of*

Economics 106, 407-43.

Cadot, O., C. Carrère et V. Strauss-Kahn (2011) "Export diversification : What's behind the hump?", *The Review of Economics and Statistics*, 93(2): 590-605

Caldeira, M. et P. Veiga (2010) "Determinants of export diversification and sophistication in sub-saharan Africa", University of Minho, mimeo.

Davas, Z. (2012) "Real effective exchange rates for 178 countries: A new database", Bruegel Working Paper 2012/06.

Dogruel, S. et M. Teckce (2011) « Trade liberalization and export diversification in selected MENA countries, *Topics in Middle Eastern and African Economies*, 13:1-24.

Egger, P. (2004), "On the problem of endogenous unobserved effects in the estimation of gravity models", *Journal of Economic integration*, 19(1): 182-91.

Finger, J et M. Kreinin (1979), "A measure of 'export similarity' and its possible uses", the *Economic Journal*, 89: 905-12

Gourdon, J. (2010) « FDI flows and export diversification: looking at extensive and intensive margins", in: Lopez-Calix, P. Walkenhorst et N. Diop eds. *Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa*, The World Bank

Guétat, I. and F. Serranito (2010), "Convergence et Rattrapage Technologique : Un Test par les Séries Temporelles dans le Cas de Pays de la Région MENA », *Revue d'Economie du Développement*, 2 :5-45

Hausmann, R., J. Hwang et D. Rodrik (2007) « What you export matters", *Journal of Economic Growth*, 12(1): 1-25

Hausmann, R., B.Klinger et J. Lopez-Calix « Export diversification in Algeria », in : Lopez-Calix, P. Walkenhorst et N. Diop eds. *Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa*, The World Bank

Herzer, D. et F. Nowak-Lehnmann (2006) "What does export diversification do for growth? An econometric analysis, *Applied Economics*, 38: 1825-1838.

Hesse, H. (2009) “Export diversification and economic growth”, in: *Breaking into new markets: emerging lessons for export diversification*, Washington: World Bank, pp.55-80.

Hidalgo, C. et R. Hausmann (2009) « The building blocks of economic complexity”, Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America 106(26): 10570-10575.

Imbs, J. et R. Wacziarg (2003) ”Stages of diversification”, *American Economic Review*, 1993(2003), 63:86.

Jarreau, J. et S. Poncet (2012) « Export sophistication and economic growth : evidence from China”, *Journal of Development Economics*, 97(2012): 281-292.

Klinger, B. et D. Lederman (2011) “Export discoveries, diversification and barriers to entry”, *Economics Systems*, 35: 64-83

Lim, J. et C. Saborowski (2012) « Export diversification in a transitioning economy », *Economics of Transition*, 20(2): 339-367.

Manova, K. (2008) “Credit constraints, equity markets liberalization and international trade, *Journal of International Economics*, 76(1): 33-47

Markusen, J. R. and A. J. Venables (1999) “Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development”, *European Economic Review*, 43, 335-356.

McKinzay (2012) « The rise of the African consumer », Report of McKinsey’s Africa consumer Insights Center,http://www.mckinsey.com/global_locations/africa /south_africa/ en/rise_of_the_african_consumer

Melitz, M. (2003) “The impact of trade on intra-industry reallocations and aggregate industry productivity”, *Econometrica*, 71(6): 1695-1725

Munemo, J. (2011) “Foreign aid and export diversification in developing countries”, *Journal of International Trade and Economic Development*, 20(3): 339-355

Navaretti, G. and J. Venables (2004) Multinational Firms in the World Economy, Princeton: Princeton University Press

Naudé, W. et R. Rossouw (2011) “Export diversification and economic performance: evidence from Brazil, China, India and South Africa”, *Economics Change and Restructuring*, 44:99-134

Péridy, N. et C. Bagoulla (2012) « An Analysis of Real Convergence and its Determinants: Evidence from MENA countries, *Journal of Economic Integration*, 27(1): 80-114

Péridy, N. et N. Roux (2012) "Why are the Trade Gains from the Euro-Mediterranean Partnership so Small?", *Journal of World Trade*, 46(3): 571-596

Rodrik, D., A. Subramanian and F. Trebbi (2004): “Institution Rules: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development”, *Journal of Economic Growth*, 9:131-165.

Sachs, J. et A. Warner (2001) “The Curse of Natural Resources”; *European Economic Review* 45, 827-838

Sala-i-Martin (2004) “Determinants of Long-Term Growth: A Bayesian Averaging of Classical Estimates (BACE) Approach*”, American Economic Review*, 94(4): 814-835.

Uttama, N. et N. Péridy (2010) “Foreign Direct Investment and Productivity Spillovers: The Experience of ASEAN countries”, *Journal of Economic Integration*, 25(2): 298-323.

Weldemicael, E. (2012) “Determinants of exports sophistication”, Melbourne University, mimeo.

World Bank (2012), World Development Indicators 2012.